محاضرات فى التخطيط

استاذ المقرر

د. هند محمدالمأمون

2023-2022

بيــانــات أساسية

الكلية: الآداب

الفرقة: الثالثة

القسم : علم الاجتماع

عدد الصفحات : 178

اسم الكتاب : محاضرات فى التخطيط الاجتماعي

القائم بتدريس المقرر: د. هند محمد المأمون

الرموز المستخدمة

نص للقراءة والدراسة

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.

المحتوى

الموضوعات	الصفحة
المقدمة ----------	11-8
الفصل الأول	
التخطيط دراسة تحليلية	71-12
تمهيد----------	13
أولاً:المقصود بالتخطيط والتخطيط الاجتماعي- ----------	21-13
ثانياً : مقومات التخطيط للتنمية --------	23-22
ثالثاً : الفلسفة الاجتماعية للتخطيط------	23-23
رابعاً: مجال التخطيط وعناصره----------	25-24
خامسًا: الخصائص العامة للتخطيط------	30 -26
سادسًا: أهداف التخطيط----------	32-31

سابعًا: مستويات التخطيط----------	36-33
ثامنًا: أنواع التخطيط----------	44-36
تاسعاً: مبادئ التخطيط----------	55-44
عاشرًا:مراحل التخطيط----------	69-55
أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي ---------	71-70
الفصل الثاني التطور التاريخي للتخطيط	127-73
أولاً : نشأت التخطيط للتنمية ---------	76-74
ثانياً: التخطيط في الدول المتقدمة--------	90-76
ثالثًا : التخطيط في الدول النامية--------	119-91
أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي ---------	121-120

الفصل الثالث	
التخطيط للتنمية ----------	136-122
تمهيد ----------	123-123
أولاً: أهمية التخطيط للتنمية----------	126-123
ثانيًا: أسباب الأخذ باسلوب التخطيط في الدول النامية----------	128-126
ثالثاً: المعوقات التي تواجه الدول النامية---	130-129
رابعًا: معوقات التخطيط للتنمية الاجتماعية—	131-131
خامساً: التخطيط كمعوق للتنمية--------	134-132
أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي----------	136-135
الفصل الرابع	
التخطيط للتنمية بالمشاركة	166-137
تمهيد----------	139-138

أولاً: المقصود بالمشاركة----------	142-139
ثانيًا: تصنيف التخطيط بالمشاركة-------	143-142
ثالثًا: مبادئ المشاركة----------	144-144
رابعًا: دوافع المشاركة الشعبية ---------	148-145
خامسًا: صور المشاركة----------	153-149
سادسًا: أهمية المشاركة في التنمية------	161-153
أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي----------	166-162
المراجع----------	178 -167

مقدمة

يعتبر التخطيط من سمات العصر الذي تأخذ به جميع المجتمعات، وهو من عناصر الاداء الاداري ويعتبر الاساس الذي يستند عليه العناصر الادارية الآخرى، ويهدف التخطيط إلى تحقيق أهداف متعلقة بالفرد أوالمؤسسات- بجميع أشكالها وأحجامها- أو الدول على إختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولتحقيق هذه الأهداف بالشكل المرغوب فيه والوصول إلى أفضل النتائج يجب ان يتم التخطيط بشكل جيد سواء كان على المدى القريب أو البعيد. ويعتبر التخطيط عملية اجتماعية تنطبق من الواقع الاجتماعي، وتهدف إلى تغييره، وقد يتطلب الأمر إزالة الأوضاع السائدة وأقامة أوضاع جديدة داخل المجتمع.

ويعتبر التخطيط أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة لما تعانية من مشكلات اقتصادية

واجتماعية لا يمكن مواجهتها إلا بالتخطيط. ويعتبر التخطيط الاجتماعي عملية متنوعة ومتطورة تمتد لتشمل جميع مايقوم به الانسان فهو أداة التغيير الاجتماعي ووسيلته ويساعد على توجيه السلوك الانساني للوجه الصحيحة التي تعمل على اشباع حاجات الانسان المتعددة بعد موازنتها مع الموارد المجتمعية المتاحة.

ولقد نمت أهمية التخطيط الاجتماعي كفكرة مؤسسية بعدالحرب العالمية الثانية، وتم وضع التخطيط الاجتماعي كجزء من التخطيط الاقتصادي. نظرا للترابط بين البناء الاجتماعي والبناءالاقتصادي فى المجتمع،فالتخطيط الاجتماعي: يحقق أهدافاً اجتماعية اجتماعية أساسية مباشرة، وأهدافا اقتصادية غيرمباشرة على المدى البعيد، كما يحقق التخطيط الاقتصادي: اهدافاً اقتصادية أساسية مباشرة، وأهدافاً اجتماعية غير مباشرة على المدى البعيد.

وفي اطار ذلك جاء الفصل الأول بعنوان أسس التخطيط ليتناول المفاهيم الأساسية التي ترتبط بعملية التخطيط من حيث: مفهوم التخطيط والتخطيط الاجتماعي، مقومات التخطيط مجال وعناصر التخطيط، الخصائص العامة للتخطيط، وأنواع ومستويات التخطيط، مع عرض المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التخطيط لتحقيق التنمية، ثم توضيح خطوات عملية التخطيط. ويتناول الفصل الثاني الإطار التاريخي للتخطيط وفيه عرض للتخطيط فى الدول المتقدمة ويشتمل على الفرق بين التخطيط الاشتراكي والتخطيط الرأسمالي، والتخطيط فى الإتحاد السوفيتي والمجتمع الأمريكي. مع عرض للتخطيط فى الدول النامية. والفصل الثالث بعنوان التخطيط للتنمية ويتضمن: أهمية التخطيط للتنمية وأسباب الأخذ باسلوب التخطيط، والمعوقات التى تواجه الدول النامية للتخطيط للتنمية بصفة عامة ومعوقات

التخطيط للتنمية الاجتماعية.وأخيراًالفصل الرابع التخطيط للتنمية بالمشاركة ويتناول المقصود بالمشاركة الشعبية، وتصنيف التخطيط بالمشاركة، مبادئ المشاركة وأهمية المشاركة في عملية التنمية.

الفصل الأول

التخطيط رؤية تحليلية

أولاً : المقصود بالتخطيط والتخطيط الاجتماعي.

ثانيًا : مقومات التخطيط.

ثالثًا : الفلسفة الاجتماعية للتخطيط.

رابعًا: مجال التخطيط وعناصره.

خامسًا : الخصائص العامة للتخطيط

سادسًا : أهداف التخطيط.

سابعًا: مستويات التخطيط

ثامنًا : أنواع التخطيط.

تاسعًا : المبادئ التي يقوم عليها التخطيط.

عاشرًا : مراحل التخطيط.

تمهيد

للتخطيط بصفة عامة أهمية في تنمية موارد المجتمعات وللتخطيط الاجتماعى بصفة خاصة في تنمية العلاقات الاجتماعية عن طريق برامج الإنعاش الاجتماعى والاقتصادى.

أولاً : المقصود بالتخطيط والتخطيط الاجتماعي:-

يعتبر التخطيط وسيلة لتحقيق غاية ولذا لايوجد اتفاق تام على إيجاد تعريف محدد للتخطيط إلا أن أول من أدخل لفظ التخطيط فى تعريفه للنشاط المبذول فى المجتمع، هو الاقتصادى النمساوى «كريستيان شويندر C. Shwinder فى مقال طبع له عام 1910. وقد أخذ هذا الاصطلاح شكلا تطبيقيا ظهرت آثاره من خلال إنجازات الإدارة العسكرية فى ألمانيا أثناء الحرب العالمية

الأولي[1]. لكن لم تصل شهرة هذا المصطلح في أنحاء العالم إلا بعد ان تم استخدامه في الاتحاد السوفيتي عام 1928.

وسوف نعرض بعض آراء العلماء وتعريفهم للتخطيط فيما يلي:-

1- يعرف حسن عبدالقادر التخطيط بانه التوجيه الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

2-ويذهب(بالدوين Baldwin)بأن التخطيط هو أسلوب استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن.

([1])مني عويس وعبله الافندي : التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية بين النظرية و التطبيق،مرجع سابق، ص 33 .

3-في حين يعّرفه(البرت واترستونA.Waterson) بأنه عبارة عن اختبار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة.

4- يعرفه(هنري فايول)بأنه" التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له بإعداد الخطة المناسبة. فالتخطيط عملية تتضمن توقع الأحداث المستقبلية والعمل على الاستعداد لها. وذلك بدلاً من إتباع أسلوب الانتظار والملاحظة والذي يكون فيه عنصر الزمن في صالح المشكلات. ولاشك أن الأسلوب الأول يقلل من التضحيات إلى أقل قدر ممكن ويتيح استخدام أفضل للموارد.

5- يري روبرت باركر(R. Barker) ان التخطيط هو إجراءات منتظمة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتضمن قيام الأفراد والمنظمات بتصميم ملائم لجمع الحقائق ووضع البدائل من برامج العمل واتخاذ التوصيات والتدابير اللازمة للقيام بها.

6- عرف جلبرت وسبكت (Gilbert &Spect) التخطيط على أنه" المحاولة الواعية لحل المشكلات والتحكم في مسار أحداث المستقبل من خلال البصيرة والتنبؤ والتفكير المنظم والاستقصاء على أنيؤخذ في الاعتبار عنصر القيم عند الاختيار من بين البدائل."

7-عرف ريشتارد (M. Richard)التخطيط بأنه:" عملية عقلية للمواءمة بين الموارد والاحتياجات. واختيار أفضل مسار للفعل من بين مسارات بديلة ووضع ذلك في شكل خطة وميزانية لتحقيق محدد في المستقبل."

8-عرف روبرت باركر(R.Barker)التخطيط بأنه عملية تحديد الأهداف المستقبلية وتقييم الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف واختيار الخيارات (البدائل) المتأنية عن مسارات العمل المناسبة.

9-عرف (روبرت أبليي R. Appleby)التخطيط بأنه أحد الوظائف الرئيسية للإدارة. وأنه عملية اختيار الأهداف ووسائل تحقيقها.

10- تعريف أحمد كمال احمد :-

"عملية تغيير اجتماعي مقصود ووسيلة فعالة لنقل مجتمع من صورة إلى صورة أخرى أفضل عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتتابعة المتكاملة غير المتعارضة بحيث لو نفذت لقادتنا إلى تحقيق الأهداف الكاملة و في المواعيد المطلوبة و بأقل التكاليف مع حسن الأداء".

وفقا لهذا التعريف فالتخطيط "عملية اجتماعية مستمرة يقوم بها قيادات شعبية و مهنيون متخصصون، وذلك بتعبئة موارد المجتمع البشرية والمادية لتحقيق أهدافه فى الوقت المحدد وبأقل التكاليف.

11- عبد الباسط محمد حسن :-

التخطيط هو "أسلوب تنظيمى يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات زمنية معلومة و ذلك عن طريق حصرإمكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئة هذه الإمكانيات وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع و غاياته فى هدى الفلسفة الاجتماعية التى يريد المجتمع أن ينمو فى إطارها".

12- محمد طلعت عيسى:-

التخطيط نوع من العمل التعاوني الشامل الذي يقوم على المنهج العلمي في البحث بقصد رسم خطة قابلة للتنفيذ في حدود الإمكانات والموارد القابلة للاستثمار.

13-عرف محمد صديق هادي:-

التخطيط هو عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم القرارات التي تنطوي على الأساليب والإجراءات، والسياسات التي تنظم استخدام موارد المجتمع لتحقيق

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة للمجتمع في المستقبل بطريقة مثلى.

14- يقسم بعض العلماء التخطيط الاجتماعي إلى قسمين:

- التخطيط المجتمعي(العام) وهو الذي يتناول المجتمع ككل بأنشطته المختلفة.

- التخطيط الاجتماعي (المحدود): وهو الذي يعني بوضع وتنفيذ برامج في مجالات اجتماعية محددة.

15- كما يعرف (جوزيف هايمز J.Himes) التخطيط الاجتماعي بأنه عملية إرادية متشابكة تتضمن البحث والمناقشة والاتفاق ثم العمل من اجل تحقيق الظروف والروابط والقيم التى ينظر إليها باعتبارها شيئاً مرغوبا فيه" .

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد عناصر التخطيط فيما يلي:-

1- حصر الحاجات الأساسية وتحديدها تحديداً واقعياً ثم ترتيبها ترتيبا تنازليا في سلم الأولوية.

2-تقدير موارد المجتمع تقديرًا دقيقًا للوقوف على إمكانياته المادية والبشرية.

3- وضع الأهداف وتحديدها بدقة لتحقيق الحاجات الأساسية.

4-توضيح الوسائل والنظم والتنظيمات التي يمكن الاستعانة بها لتحقيق هذه الأهداف.

5-تحديد فترة زمنية لابد ان تتحقق خلالها هذه الأهداف.وتحديد مراحل التخطيط عادة بخمس سنوات. وقد تزيد او تنقص عن هذا الحد ويتوقف ذلك على الإمكانيات التخطيطية للدولة في بداية أخذها بسبيل التخطيط.

6- تحديد الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع ان يتحرك وينمو في إطارها.

في ضوء ما سبق، يمكن أن نقول إن التخطيط هو بوصلة تحديد الاتجاه المرغوب، المرسوم لإنجاح الأعمال والإنجازات وهو الدليل نحو المستقبل وصولاً إلى الأهداف المطلوبة.

كما إنه عملية إنسانية مقصودة وواقعية تتضمن إحداث حالة من التوازن بين عناصر ثلاثة هي الهدف والموارد والزمن.

كما يجب ان نشير إلى ان التخطيط ليس هو ذاته الذي يحدث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنما هو يعمل على تنظيم الظروف التي تحدد وتنسق عوامل التنمية فتدعمها وتؤدي إلى التعجيل بها، فالتخطيط لا يعدوا أن يكون وسيلة منهجية (ضمن وسائل آخرى كثيرة) تسعى إلى تحقيق الهدف الأكبر وهو رفاهية المجتمع.

ثانياً: مقومات التخطيط[1] :-

يوجد العديد من العناصر والعوامل الأساسية التي يقوم عليها التخطيط تتمثل فيما يلي:-

1- البعد التنظيمي: الهدف الذي تسعى اى منظمة او الدولة لتحقيقه وهو السبب لوجود التنظيم.

2- البعد التقني : استخدام الوسائل التقنية في جميع المجالات الاقتصادية الاجتماعية والخدمية ، ومتابعة التطورات التكنولوجية في العالم.

3- البعد الاقتصادي: الإمكانيات المادية المتاحة للإنفاق على الخطة المراد تنفيذها.

4- البعد المعلوماتي: بيانات وإحصائيات حديثة وشاملة ودقيقة.

---

(1) أسامة إسماعيل عثمان الراشد:التخطيط والتنمية،جامعة بصرة، كلية الآداب، ط5، 2018، ص11. (في):
http://un.uobasrah.edu.iq/le ctures/13282.pdf

5- البعد العلمي: يقصد به إتباع خطوات المنهج العلمي للتخطيط.

6- البعد البيئي: الظروف البيئية المحيطة.

ثالثاً : الفلسفة الاجتماعية للتخطيط:-

لكل تخطيط فلسفة معينة خاصة بها، وتختلف الفلسفة التخطيطية من مجتمع لآخر، كما تختلف من عصر لآخر وتصبح السياسة التخطيطية اجتماعية اذا قامت على فلسفة اجتماعية تقوم على العناصر التالية[1]:

1-أن يكون التخطيط من أجل المجموع وليس من أجل قلة مسيطرة.

2- اعتماد التخطيط على الحاجات الأساسية.

3-قيام التخطيط على استغلال الموارد استغلال امثل.

4-تقدير المجال الزمني للخطة .

5-الاستعانة بالحلول التجريبية.

([1]) عبدالهاد الجوهري: أصول علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،1997 ،ص 119.

رابعاً : مجال التخطيط وعناصره[1]:-

يوصف التخطيط بأنه نشاط متعدد الأبعاد ومتكامل يضم أنشطة اجتماعية واقتصادية ونفسية وبيئية، وللتخطيط مجال يتحرك من خلاله ويتفاعل معه، ويضم هذا المجال أربعة عناصر رئيسية هى: الإنسان والمجتمع والطبيعة والتقنية.

بالنسبة للإنسان: فالخطة يقوم بها الإنسان إلى الإنسان فهو المستفيد الأول منها، فإذا كان لديه وعي وإدراك باحتياجاته جاءت الخطة محققه لآماله وطموحاته ومشبعه لاحتياجاته، كما يجب عليه أن يكون قادر على تحمل المسؤولية وتنفيذ الخطة وفق الوقت المحدد لها مع تحمله مسؤولية الحفاظ على مخرجاتها

---

(1) أسامة إسماعيل عثمان الراشد:التخطيط والتنمية، مرجع سابق، ص 16-17.

النهائية لضمان استمرار وديمومة العمليات التخطيطية بما يحقق التنمية الشاملة.

<u>بالنسبة للمجتمع</u> : فهو مكان اجتماع الإنسان مع غيره من البشر أو جملة الأفراد المستفيدين من الخطة بعلاقاتهم ونظمهم وتركيبهم الاجتماعي والاقتصادي.

<u>أما بالنسبة للطبيعة</u> : فهي مصدر الثروة التي يحصل منها الأفراد على موارده المختلفة، كما أنها المكان الذي تطبق عليه معظم الخطط سواء كانت اجتماعيه أو اقتصادية أو سياسية، أو هي المكان الذي يضم المجتمع الإنساني.

<u>ثم بالنسبة للتقنية</u>: فهي الوسائل المتبعة في الانتفاع بالموارد البشرية والطبيعية بصورة تضمن أكبر منفعة وأقل خسارة.

خامسًا : الخصائص العامة للتخطيط :-

للتخطيط العديد من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي[1] :-

1- الاعتماد على المنهج العلمي فى عملياته المختلفة ووصولا إلى الأهداف المطلوب تحقيقها؛ حيث يرتبط بالقدرة العقلية للفرد من أجل الوصول إلى الحقائق باستخدام أسلوب منطقي علمي يستند على طرق التفكير العلمي والقدرات العقلية.

2- القصد والتعمد تجاه تحقيق الأهداف المطلوبة، وهنا يتضح دور الإنسان في عملية التخطيط.

فالتخطيط = إرادة إنسانية + رغبة فى التغيير.

3- التخطيط يرتكز على أساسين هما:

أ – أساس نظري علمي متفق عليه.

ب- أساس تطبيقي عملي يختلف بإختلاف

(1) منى عويس و عبله الافندى : التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، دار الفكر العربى، القاهرة، 2005، ص ص60-62.

أيديولوجية كل مجتمع.

4-التخطيط عملية: حيث يعتمد على مراحل وخطوات علمية تكون مرتبة ومترابطة مع بعضها البعض وتمثل فى حد ذاتها "مراحل التخطيط" لإحداث تنمية المجتمع.

5-الاستمرارية: بمعنى أن تبدأ الخطة الثانية من حيث انتهت الخطة الأولى وهكذا، ويستمر التخطيط باستمرار بقاء المجتمع، حتى يصبح التخطيط جزءا من نسيج المجتمع.

6-الواقعية: ويقصد بها أن تكون الخطة نابعة من ظروف المجتمع، ومتفقة مع أيديولوجيته.

7-التوجه نحو تحقيق تغييرات هيكلية ووظيفية للمحافظة على بقاء ونمو المجتمع، وصولا به للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

8- الموازنة: يوازن التخطيط بين ثلاث محكات أساسية للخطة هى:

أ – الأهداف: وتحدد فى ضوء احتياجات المجتمع.

ب–الإمكانيات سواء كانت :

– مادية مثل رأس مال، أثاث، مبانى .

– بشرية وتمثل قوة العمل بمختلف التخصصات المطلوبة.

– تنظيمية مثل اللوائح والقوانين المنظمة للعمل.

ج– الفترة الزمنية: وهي المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ الأهداف (خطة إستراتيجية طويلة المدى أكثر من10سنوات، خطة متوسطة المدى من 6–10سنوات، خطة قصيرة المدى من 5 سنوات فأقل).

9– يؤكد التخطيط على عده اعتبارات أساسية تمثل فى نفس الوقت شروط نجاحه وهى :

– تحقيق الأهداف بكفاءة عالية. وبأقل إمكانيات سواء مادية أم بشرية أم تنظيمية. وبأقل وقت ممكن.

10- خاصية التنبؤ بالمستقبل: بمعنى اعتماده على المنهج العلمي فى دراسة ماضي المجتمع وحاضره، والتخطيط لتحقيق الأهداف مستقبلا، وعلية ترتبط عملية التخطيط بمراحل زمنية عديدة هى : دراسة ماضى المجتمع، دراسة وضع الخطة فى الحاضر، تحقيق الأهداف مستقبلاً.

11- عملية إنسانية: بمعنى أن أسلوب التخطيط العلمي، يتضمن عمليات تتعلق بالتفكير والتدبير، والتنظيم، والتنسيق، والتى يقوم بها الإنسان. فالإنسان هو الذي يخطط، وينفذ، ويتحمل أعباء الإنتاج المادي والاجتماعي، ويتابع عمليات التنفيذ، ثم يقيم النتائج التي توصل إليها.

ومن ضمن خصائص التخطيط [1]:

12- يتطلب التخطيط وجود هيئة مركزية مسئولة تقوم

([1]) ابراهيم سعد الدين : التخطيط القومي الشامل، وثيقة (23)، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، يوليه 1961، ص10-11.

بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، وباختيار الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، كما تقوم بالتنسيق بين الأهداف الجزئية للقطاعات المختلفة بحيث تتكامل جميعها مع الأهداف العامة للخطة.

13- بالرغم من أهمية وجود هيئة مركزية تحدد الأهداف العامة للمجتمع والوسائل الكفيلة لتحقيقها الا ان التخطيط الشامل لا يعني بالضرورة ان تصدر كافة القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي عن جهاز مركزي واحد فإن مدى المركزية واللامركزية في التخطيط يختلف من دولة إلى آخرى طبقًا للظروف السائدة.

سادسًا: أهداف التخطيط [1] :-

تتحدد أهداف التخطيط لكل دولة بما يتناسب مع ظروفها وأيديولوجيتها السائدة، ويمكن تحديد أهداف التخطيط بصفة عامة في العناصر التالية:

(1) أهداف إستراتيجية بعيدة المدى: وتحقق هذه الأهداف للمجتمع تغييرات اجتماعية واقتصادية مما يترتب عليه نقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة أفضل من حيث التنمية فتتحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وتكون هذه الأهداف محددة فى إطار السياسة العامة للمجتمع ومعبرة عن تطلعاته المستقبلية.

(٢) أهداف تكتيكية قريبة المدى: وهى أهداف جزئية من مجموعة الأهداف الإستراتيجية ويتم تنفيذها

---

(1) منـي عـويس وعبلةالأفنـدي: التخطـيط الاجتمـاعي و السياسـة الاجتماعيـة بـين النظريـة والتطبيق،مرجع سابق، ص 41-43.

وتحقيقها على فترات زمنية قصيرة، وترتبط هذه الأهداف بالخطط والبرامج فى شتى قطاعات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية. وبتراكم تحقيق الأهداف التكتيكية يتحقق للمجتمع أهدافه الإستراتيجية الاجتماعيةً والاقتصادية.

ولاشك أن "الخطة الاجتماعية تحقق أهدافا اجتماعية أساسية مباشرة، وأهدافا اقتصادية غير مباشرة علي المدى البعيد بتحقيق أقصى استثمار للإمكانيات البشرية فى المجتمع، أما الخطة الاقتصادية فتحقق أهدافا اقتصادية أساسية مباشرة، وأهدافا اجتماعية غير مباشرة على المدى البعيد بتحقيق رفع مستوي معيشة أفراد المجتمع وهذه الحقيقة تؤكد الترابط بين البناء الاجتماعي والبناء الاقتصادي فى المجتمع. وبتراكم تحقيق الأهداف التكتيكية يتحقق للمجتمع أهدافه الإستراتيجية اجتماعياً واقتصادياً".

سابعاً : مستويات التخطيط:- Planning Levels:

تختلف مستويات التخطيط وتتعدد بحسب الهدف الذي ترمي إليه الخطة. وتنقسم إلى مايلى [1]:

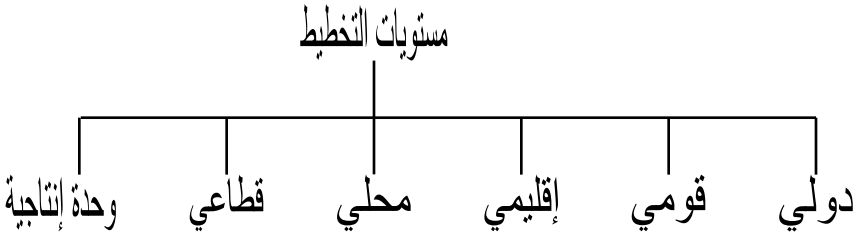

1-التخطيط على المستوى الدولي:

ويقوم بهذا التخطيط منظمات متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة مثل: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة الأغذية والزراعةF.A.O، منظمة العمل الدوليةI.L.O منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.O.E.C.D

([1]) محمد طلعت عيسى: دراسات في التخطيط الاجتماعي، القاهرة الحديثة ، القاهرة، 1961، ص 195

2- التخطيط على المستوى القومى(الشامل):

ويكون التخطيط مركزيًا وشاملا لجميع المستويات وكافة قطاعات الأنشطة، وكان للدول الاشتراكية فضل السبق في استخدام هذا المستوى من التخطيط، بينما أحجمت عنه الدول الرأسمالية باعتباره نوعًا من الديكتاتورية والسيطرة من جانب الحكومة والدولة.

3- التخطيط على المستوى الإقليمي:

"ويكون التخطيط فيه على مستوى جغرافي محدد وذلك لعدم وجود تجانس بين أقاليم الوطن الواحد مع توافر قدر معين من الموارد التي تميز أقاليم الدولة وظيفيا، يعتبر التخطيط الإقليمي وسطا بين التخطيط القومي والتخطيط المحلي. ومن ثم يعمل على توجيه عمليات التنمية المحلية ويزيد فاعليتها، كما انه يعمل على ضمان درجة مناسبة من التوازن بين التخطيط على المستويين القومي والمحلي. مثال على ذلك تشتمل

مصر على عده أقاليم منها إقليم القاهرة الكبرى ويشمل القاهرة – الجيزة – القليوبية يتم إجراء تخطيط لإقليم القاهرة الكبرى".

4- التخطيط على المستوى المحلي:

وفيه يتم الاهتمام بالوحدات الصغيرة فى المجتمع والاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المحلي والاستفادة من مشاركة أهالى ذلك المجتمع فى وضع وتنفيذ الخطة.

5- التخطيط على المستوى القطاعي:

يتم التخطيط لقطاع معين فى المجتمع مثل الصناعة، والزراعة،والتجارة، والخدمات...الخ، ويرتبط التخطيط على المستوى القطاعي بالتخطيط على المستوى القومي؛ حيث تتخذ بعض الدول التخطيط لكل قطاع من القطاعات الكبرى بحيث نجد في النهاية تخطيطًا قوميًا.

6- التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية:

ويتم ذلك بتقسيم القطاعات الإنتاجية فى المجتمع إلى وحدات تتمثل فى مؤسسة أو شركة أو مصنع تضع هدفًا لها وتخطط له بوسائل وبرامج متعددة بهدف تحقيقه فى إطار متكامل مع الهدف العام من تخطيط القطاع.

ثامنًا : أنواع التخطيط :-

تعددت وجهات نظر العلماء فى تحديد تصنيفات متعددة لأنواع التخطيط، نعرضها فيما يلي[1] :-

1- من حيث الأهداف:

أ – تخطيط بنياني: الهدف منه إحداث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع وإقامة أوضاع جديدة.

ب- تخطيط وظيفي: يهدف إلى إحداث تغييرات فى

([1]) عبد الهادي الجوهري : اصول علم الاجتماع، مكتبة الشرق، القاهرة، ص .

الوظائف التي يؤديها النظام.

2- من حيث المجالات:

أ – تخطيط جزئي: ويتناول قطاعا أو مجالا واحدا من قطاعات المجتمع مثل: الزراعة – الصناعة – التعليم – الصحة وغيرها من القطاعات.

ب- تخطيط شامل: ويتناول جميع قطاعات المجتمع وأنشطته.

3- من حيث الميادين:

أ – تخطيط طبيعي: Physical Planning ويهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية للمجتمع مثل التربة الزراعية، موارد المياه توزيع الطرق وخطوط الكهرباء وغيرها من الخدمات العامة.

ب- تخطيط اجتماعي: Social Planning ويهدف إلى رفع مستوى الخدمات الاجتماعية(الصحية، التعليمية ، الترويحية) وتوفير الرعاية الاجتماعية

ومحاربة الجريمة والانحراف.

ج- تخطيط اقتصادي: يهدف إلى رفع مستويات المعيشة، والدخل القومي، وتوزيعه توزيعا عادلا، وتوفير الاحتياجات الضرورية لمختلف فئات المجتمع.

د- تخطيط ثقافي: يهدف إلى تنظيم شئون الثقافة، والعمل على خلق وعي ثقافي يسهم فى تكوين رأي عام مستنير.

4- من حيث: التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:

أ – التخطيط المركزي:

ويعني قيام أجهزة التخطيط على المستوى القومي بإتخاذ القرارات الخاصة بالخطة، مع الإهتمام بعملية التنسيق والتوازن والتكامل بين جميع قطاعات المجتمع.

ب-التخطيط اللامركزي:

ويعني قيام المستويات المحلية والقطاعية والوحدات الإنتاجية اللامركزية بالمشاركة فى اتخاذ بالقرارات

التخطيطية، وخاصة فيما يتعلق بإجراءات التنفيذ.

وتتضح العلاقة بين المركزية واللامركزية فى التخطيط، فى أن التخطيط المركزي على المستوى القومي يتم من خلال مشاركة المستويات المحلية اللامركزية، بالآراء والمقترحات، ثم تصدر الخطة النهائية مركزية، وعلى المستويات المحلية اللامركزية ترجمة الخطة إلى إجراءات قابلة للتنفيذ، للقيام بمهام التنفيذ.

5- من حيث الفترة الزمنية:

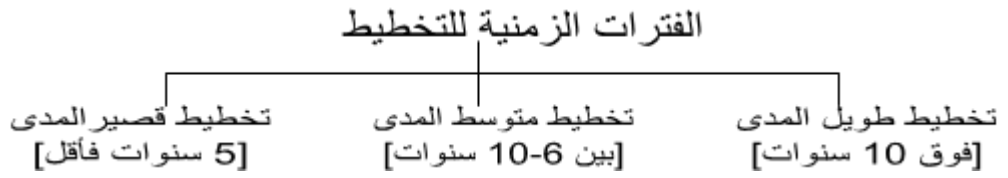

يرتبط هذا النوع من التخطيط بالفترة الزمنية لتنفيذ الخطة لأهدافها، وتنقسم إلى:

أ- تخطيط طويل المدى: يهدف إلى تحقيق أهداف

إستراتيجية بعيدة المدى تصل إلى أكثر من10سنوات.

ب- تخطيط متوسط المدى: ويتم تحقيق أهدافه فى فترة زمنية

بين 6-10 سنوات.

ج-تخطيط قصيرالمدى: يهدف إلى حقيق أهداف تكتيكية قريبة المدى، وتتحدد مدتها في خمس سنوات فأقل.

6-من حيث الأنظمة الاقتصادية:

يرتبط التخطيط بالأنظمة الاقتصادية المطبقة فى المجتمع والإيديولوجية السائدة فيه، ولذا ينقسم إلى:-

أ- التخطيط الرأسمالي:

ويناسب المجتمعات التي يسود فيها النظام الرأسمالي، ويعتمد على التوجيه حيث تحاول الدول إقناع وتوجيه المؤسسات المختلفة لتوجيه نشاطها بما يحقق الأهداف

العامة، وقد تلجأ بعض الدول إلى فرض سياسات ضريبية أو منح بعض الإعفاءات أو القروض كأدوات للحفز، ويعتبر هذا التخطيط جزئيا على المستوى المحلي.

ب- التخطيط الاشتراكي:

وفيه يتم استخدام جميع موارد المجتمع لتحقيق أهداف عامة، وتكون المسئولية مركزة فى يد الدولة، ويعتبر هذا التخطيط تخطيطا شاملا على المستوى القومي.

ج- التخطيط المتوازن:

وهو يجمع مميزات كل من التخطيط الرأسمالي والتخطيط الاشتراكي، ليصبح متوازنا حيث يجمع بين مسئولية الدولة ومسئولية الأفراد فى التخطيط لتحقيق أهداف المجتمع، ويطبق حسب أنظمة المجتمع وأيديولوجيته.

<u>7-من حيث: التخطيط الدائم وتخطيط الطوارئ:</u>

أ-التخطيط الدائم:

وهو تخطيط طويل المدى الذي يرمي إلى تحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى، كما يتصف بالاستمرارية.

ب-التخطيط للطوارئ:

وهو تخطيط نلجأ إليه عند وجود ظروف طارئة تستدعي المواجهة والمعالجة بالخطط والبرامج، ثم يزول بزوال هذه الظروف، ويتصف بعدم الاستمرارية فهو مؤقت.

7-من حيث طبيعة المجتمع:

يرتبط هذا النوع من التخطيط بطبيعة المجتمعات المحلية المكونة للمجتمع القومي؛ حيث يشتمل المجتمع القومي على ثلاثة أنواع من المستويات المحلية سواء مجتمع صناعي أم مجتمع حضري أم مجتمع ريفي. وفيما يلى شرح كل مستوى :-

أ- تخطيط بالمجتمع الصناعي:

المقصود به التخطيط للمجتمع الذي يتميز بالخصائص

الصناعية، ويمكن أن يكون شاملا لجميع الخدمات، ومن الممكن أن يكون تخطيطا جزئيا أيضًا.

ب- تخطيط بالمجتمع الحضري:

وهو التخطيط للمجتمع ذي الخصائص الحضرية، ويكون أيضًا التخطيط شاملا أو جزئيا حسب احتياجات المجتمع الحضري التي سينفذ به الخطة.

ج- تخطيط بالمجتمع الريفي:

ويعني به التخطيط للمجتمع ذي الخصائص الريفية، للنهوض به وإحداث تنمية ريفية، عن طريق تخطيط شامل أو جزئي للمجتمع الريفي.

8- من حيث: التخطيط من القمة إلى القاعدة والتخطيط من القاعدة إلى القمة:

أ- التخطيط من القمة إلى القاعدة:

يقصد به أن تتم عمليات التخطيط بدءا من القمة ومنتهيا بالقاعدة. ويتميز هذا النوع بالدقة والتنسيق،

غير انه لا يتوافر فيه موضوعية تقدير الاحتياجات المحلية.

ب- التخطيط من القاعدة إلى القمة:

يقصد به أن تتم عمليات التخطيط بدءا من القاعدة ومنتهيا بالقمة. ويتميز بالدقة فى تقدير الاحتياجات الفعلية المحلية، غير انه لا يتوافر فيه الشمول والارتباط فى الإطار العام للخطة.

ويؤكد الغالبية العظمي من علماء التخطيط على أهمية الجمع بين هذين النوعين فى وقت واحد.

تاسعاً: مبادئ التخطيط[1] :-

تسعي مختلف دول العالم لتحقيق تنمية سريعة، معتمدة على التخطيط العلمي الذي يعتبر الضمان الوحيد لاستخدام الموارد القومية (المادية والطبيعية والبشرية) بطريقة علمية وعملية وإنسانية من أجل

(1) هذا الجزء من كتاب أ.د/محمد الجوهرى وآخرون ، علم اجتماع التنمية، الهلال للطباعة، القاهرة، 1984 ، ص ص 100-101.

تحقيق رفاهية الشعوب، وأن التلقائية والفردية لا يمكن أن تؤدي إلى تقدم حقيقي، ويعتبر التخطيط أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للدول النامية خاصة وأنها تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية لا يمكن مواجهتها إلا بالتخطيط كسوء توزيع الثروة، وانخفاض المستويات التعليمية، وانتشار الأمية، وانخفاض المستويات الصحية، وارتفاع معدلات الوفاة، وفي معظم الدول النامية نجد أن الأهداف المعلنة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي تتمثل فى توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان، والحد من تفاوت توزيع الثروات، ورفع مستويات المعيشة، والنهوض بالمناطق الأشد تخلفا، وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بالأساليب التقليدية، ومن ثم يصبح التخطيط الشامل هو الوسيلة الأساسية لتحقيق هذه الأهداف.

وتكون الدول النامية أحوج إلى التخطيط البنائي

الذي يهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية فى البناء الاجتماعي والنظم والعلاقات الاجتماعية السائدة، كما على هذه الدول أن تأخذ بالتخطيط الشامل الذي يتم على مستوى المجتمع بمختلف نشاطاته وقطاعاته، وألا يقتصر على نوع واحد من أنواع التخطيط كالتخطيط الطبيعي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، بل ينبغي أن تأخذ بهذه الأنواع كافة لتحدث تغييرات أساسية فى كافة ميادين الحياة، ولتحقق التوازن والتكامل بين مختلف المجالات والميادين.

وأشار الدكتور محمد الجوهرى في كتابه علم اجتماع التنمية أن عملية التخطيط لا يكتب لها النجاح إلا إذا اعتمدت على مجموعة من المبادئ العلمية والأسس الموضوعية حتى تخرج الخطط الاقتصادية والاجتماعية إلى حيز الوجود متكاملة فى وظائفها، متوازنة فى أهدافها، محققة الغايات المنشودة، وفي اقصر وقت

ممكن، وبأدنى قدر من فقدان في المواد المادية والبشرية، ويمكننا أن نشير فيما يلي إلى أهم المبادئ التي يستند إليها التخطيط فيما يلى[1]:-

1- الواقعية:

يقصد بواقعية التخطيط وضع الخطط على أسس علمية تستند إلى حصر الاحتياجات الحقيقية للأفراد وتقدير دقيق للإمكانيات الفعلية المتاحة للمجتمع ثم العمل على تحقيق أفضل مطابقة ممكنة بين الموارد والحاجات وفقا لمعايير علمية دقيقة، وتستلزم واقعية التخطيط تقدير الموارد والحاجات من الناحيتين الاستاتيكية والديناميكية.

ويقصد بالتقدير الاستاتيكي: إثبات الوضع القائم فى المجتمع من حيث: عدد السكان والتوزيع الجغرافي لهم، وتركيبهم من حيث السن والنوع والمواليد والوفيات،

([1])هذا الجزء من كتاب أ.د/محمد الجوهرى وآخرون ، علم اجتماع التنمية، الهلال للطباعة، القاهرة، 1984 ، ص ص 101-105.

ومصادر الثروة، وأنواع النشاط مثل الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والعمالة والبطالة والعجز والمرض والترويح والثقافة والفكر.

أما التقدير الديناميكي فيقصد به إظهار ما بين هذه العلاقات المختلفة من تفاعل وترابط وتداخل، وتوضيح العوامل المؤثرة فى هذه العلاقات واتجاهات التطور فيها. ويتم ذلك بإجراء دراسات واقعية من شأنها الوقوف على الموارد والحاجات الحقيقية للأفراد.

ولكن تواجه الدول النامية عند إعداد خططها الاقتصادية والاجتماعية مشكلة قلة البيانات والمعلومات المتصلة بمواردها نتيجة لظروف التخلف التي عاشتها خلال فترة الاستعمار، لذلك فإن من الضروري أن تبدي هذه الدول اهتماما أكبر بتطوير أجهزة البحث العلمي والإحصاء حتى يمكن وضع الخطط على أساس علمي يقوم على تقدير الواقع والممكن بطريقة موضوعية.

2- الشمول:

يقصد بهذا المبدأ وضع الخطط الشاملة التي تتناول مختلف القطاعات الوظيفية القائمة فى المجتمع دون الإخلال بمبدأ التوازن الجغرافي.

فعلى سبيل المثال يجب على المخطط الاجتماعي عند وضع الخطة ان تشتمل على الجوانب التعليمية والثقافية والصحية والترويحية والأسرية والدينية وغيرها لما بينها من ترابط وتساند وظيفي، بالإضافة إلى ذلك أن وضع البرامج والمشروعات ينبغي أن يتم على مستوى جميع المناطق الجغرافية حتى يمكن تجنب اختلال التوازن الجغرافي للنمو.

ويقصد باختلال التوازن الجغرافي وجود وحدات إدارية أو مناطق جغرافية فى المجتمع أقل تقدما عن غيرها من المناطق في الجانبين الاقتصادية والاجتماعية، فاختلال التوازن الجغرافي يؤدي إلى عواقب اقتصادية

واجتماعية، فالمناطق الأقل تقدما تعتبر مناطق طاردة للسكان، في حين تعتبر المناطق المتقدمة مناطق جاذبة للسكان، مما يترتب عليه حدوث ظاهرة الهجرة بأعداد ضخمة وبطريقة غير مخططة إلى المناطق المتقدمة، وغالبا ما ترتبط هذه الظاهرة بحدوث مشكلات اجتماعية عديدة كالإسكان، والمواصلات، والازدحام، والتلوث، وسوء التكيف الاجتماعي، فضلا عن الاستثمارات الإضافية التي قد تخصصها الدولة لمواجهة هذه المشكلات.

3- التكامل:

يجب أن يحكم مشروعات الخطة الترابط، ومن أهم مظاهر الترابط تحقيق التكامل على مستويات مختلفة لمشروعات الخطة، فإذا ما قرر المخطط – مثلا – إنشاء مصنع فى منطقة معينة؛ فإن مبدأ التكامل يقضي بضرورة إيجاد صلة قوية بين هذا المصنع وغيرها من

المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة فى المنطقة، وإذا ما نظر المخطط إلى المصنع على انه مجرد وحدة إنتاجية تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية فقط، فإنه يكون بذلك قد أخل بمبدأ التكامل، إذ يجب أن يتم تحديد موقع المصنع فى إطار المنطقة التي يعتمد عليها فى مختلف نشاطاته، على أن يؤخذ فى الاعتبار التنسيق بين نشاطات هذا المصنع ونشاطات المؤسسات الأخرى، ومعنى ذلك أن ينظر المخطط إلى عناصر الحياة الاجتماعية باعتبارها كلا متكاملا حتى يمكن تحقيق تنمية شاملة غير متوزانة.

4- الاستمرار والتجدد:

من الضروري عند وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية مراعاة مبدأ الاستمرار والتجدد، وبمقتضى هذا المبدأ يجب ألا تنفصل أية مرحلة من مراحل التخطيط عن المراحل التالية لها، فمرحلة الإعداد

والتصميم لا تنفصل عن المراحل الأخرى كالتنفيذ والمتابعة والتقويم، لذلك فإن الربط بين هذه المراحل يعتبر من أهم عوامل نجاح الخطط الاقتصادية والاجتماعية. ويظهر التجدد فى التخطيط الاجتماعي أما داخل العملية التخطيطية الواحدة بأن يعمل المخطط على البدء فى وضع الخطة الثانية بمجرد دخول الخطة الأولى مرحلة التنفيذ، أو عن طريق تعديل أساليب التخطيط وأجهزته من مشروع لآخر بحسب طبيعة المشروعات والبرامج من ناحية وفقا للظروف الزمانية والمكانية المحيطة بها من ناحية أخرى.

5- التنسيق:

يتم التنسيق على مستويين: الأول يتم بين الأهداف التي تسعى الخطة إلى تحقيقها، والثاني، يتم بين الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة وإمكان تحقيق أهدافها.

فبالنسبة للتنسيق بين الأهداف فلكل خطة أهدافًا أساسية وأخرى فرعية، كما أن لها أهدافًا إستراتيجية وأخرى تكتيكية، ويستلزم تحقيق تلك الأهداف التنسيق بينها بحيث لا تكرر الجهود أو تتداخل إلى الحق الذي يحول دون بلوغ مستوى الموازنة الضرورية بين الموارد والحاجات، أو تتضارب بحيث تتجاذب المشروعات قوى متعارضة تؤثر فى نتائجها أو تقضي عليها قضاءً كليًا.

وفيما يتعلق بالتنسيق بين الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة فإن ذلك يعد من الأمور الضرورية الكفيلة بتبديد أى غموض لدى مختلف قطاعات المجتمع حول انجاز الخطة، كما أن التنسيق فى هذا المجال يدفع العمل التنموي خطوات إلى الأمام.

6- المرونة:

قد يتعرض المخطط لارتكاب بعض الأخطاء بسبب قلة البيانات والمعلومات الإحصائية حول بعض الجوانب

الحياة الاجتماعية، وفي مواجهة ذلك ينبغي فى عملية التخطيط الأخذ بمبدأ المرونة، ومعنى ذلك أن عناصر الخطة يجب أن تكون قابلة للتغيير والتبديل فى ضوء البيانات الواقعية والظروف غير المتوقعة (كالحروب والكوارث الطبيعية) التي قد تطرأ، كذلك ينبغي عند أعداد الخطة مراعاة مبدأ المرونة الزمانية والمكانية. ويقصد بالمرونة الزمانية مراعاة مبدأ التغير الاجتماعي التلقائي الذي قد يحدث خلال المجال الزمني المحدد لتنفيذ الخطة.

أما المرونة المكانية فيقصد بها: أن يكون التخطيط الذي يوضع على المستوى القومي قابلا للتنفيذ على المستوى المحلي مع إجراء تعديلات طفيفة تقتضيها ظروف المجتمع المحلي أو خصائصه المميزة له.

وبالمثل يمكن للتخطيط الذي يوضع على المستوى المحلي أن تراعى فيه الظروف والخصائص العامة

للمجتمع الكبير، وبحيث يكون قابلا للتنفيذ مع إدخال التعديلات الطفيفة التي تقتضيها ظروف المجتمعات المحلية الأخرى وذلك فى حدود الإطار العام للخطة التي يراعى فى إعدادها وتصميمها الاعتبارات المكانية التي تضم الوطن الواحد.

عاشرًا : مراحل التخطيط [1] :-

يذهب علماء التخطيط إلى أن هناك أربع مراحل أساسية عند التخطيط الاقتصادية والاجتماعية هى: وضع الخطة، وتنفيذها، ومتابعتها، وتقويمها، وبالرغم من هذا التقسيم إلا أن الواقع يشير حدوث تداخل بين هذه المراحل مما يجعل من الصعب فى بعض الأحيان وضع فواصل محددة بينها، ويمكن توضيح كل مرحلة فيما يلى على حدة.

([1]) هذا الجزء من كتاب أ.د/محمد الجوهرى وآخرون،علم اجتماع التنمية، مرجع سابق،ص ص105-110.

1- وضع الخطة:

يتطلب وضع الخطة وإعدادها والموافقة عليها ثم تنفيذها، تحديد مجموعة من الخطوات الفرعية فى :

أ- جمع البيانات الأساسية.

ب-تحديد أهداف الخطة.

ج - تصميم إطار الخطة.

وسنتناول شرح كل عنصر فيما يلى :-

أ - جمع البيانات: تحتاج أجهزة التخطيط إلى قدر كاف من المعلومات المتصلة بظروف المجتمع وأوضاعه الاقتصادية والسياسية حتى تستطيع اقتراح الأهداف الأولية للخطة بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ.

ويمكن الحصول على البيانات الأساسية من خلال: السجلات الإحصائية أو إجراء دراسات وبحوث اجتماعية بهدف الحصول على بعض البيانات والمعلومات غير المتاحة فى السجلات الإحصائية، ويتطلب التخطيط

للتنمية الاجتماعية توافر إحصاءات مختلفة تتناول مجالات السكان،والمواليد والوفاة،والقوة العاملة، التعليم والصحة، والإسكان، والخدمات الاجتماعية والإعلام والسياحة، وقد تواجه المخطط عدة مشكلات فى هذا المجال تتمثل في: عدم دقة وندرة البيانات الإحصائية، واختلاف مصطلحاتها من فترة لأخرى ومن مكان لآخر، وتبدو هذه المشكلة أوضح ما تكون فى الدول النامية بسبب انخفاض الوعي الإحصائي وافتقارها إلى الكفاءات العلمية فى المجال الإحصائي، والواقع أن التخطيط الناجح يتطلب توفير بيانات إحصائية على درجة عالية من الشمول والخصوصية والاكتمال والمرونة والدقة.

ب - <u>تحديد أهداف الخطة</u>:- بعد الانتهاءمن جمع البيانات يبدأ جهاز التخطيط فى اقتراح أهداف الخطة، ولا تنفصل أهداف الخطة الاقتصادية عن أهداف الخطة الاجتماعية، ذلك لأن التنمية الاقتصادية تجعل التنمية

الاجتماعية هدفا من أهدافها من حيث أنها تستهدف فى المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، ولما كانت التنمية عملية شاملة فإن أهداف الخطط الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتناول جانبين: الأول إحداث تغييرات على البناء الاجتماعية بمكوناته السكانية والطبقية والسياسية والأسرية والتعليمية والصحية، بالإضافة إلى تغيير العلاقات والقيم الاجتماعية التي تتصف بالجمود وتدعو إلى التواكل والتبعية، أما الجانب الثاني: العمل على إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية وذلك عن طريق تعليم الأفراد، وتوفير فرص العمل لهم، والقضاء على البطالة، والنهوض بالمستويات الصحية، والظروف السكنية، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية.

ومن الضروري أن تكون أهداف الخطة الاجتماعية محددة المعالم قابلة للقياس والتقويم الموضوعي، كما

أن هذه الأهداف يجب أن تتحدد فى ضوء مشاركة شعبية واسعة على أن تمارس فيها السلطات السياسية وأجهزة التخطيط دورًا حيوية.

ج – تصميم إطار الخطة:– قد يتم تصميم الخطة بأحد الطريقين: الطريق الأول : من القمة إلى القاعدة؛ حيث تقوم السلطات المركزية وأجهزة التخطيط بهذا التصميم ثم تهبط به إلى المستويات المحلية. وفي هذه الحالة توضع برامج ومشروعات التنمية على المستوى المركزي ثم تقسم إلى خطط إقليمية لتقرها تلك المستويات.

أما الطريق الثاني: من القاعدة إلى القمة؛ حيث يبدأ التصميم من القاعدة حتى يصل إلى السلطات المركزية وأجهزة التخطيط. وفى هذه الحالة تسير عملية التخطيط فى سلسلة من الحلقات تبدأ من القرية أو الحي حيث تقوم المجالس المحلية بدراسة الاحتياجات على المستوى المحلي بالنسبة لجميع الخدمات، وصياغة

هذه الاحتياجات فى شكل برامج ومشروعات مع تحديد أهدافها، ووضع الأولويات، وتقدير التكاليف، ثم إرسال هذه المقترحات إلى وزارات الخدمات كل حسب اختصاصها، ثم تقوم كل وزارة بدراسة المقترحات الخاصة بها، وتعمل على ترتيب المشروعات حسب أهميتها فى كشف أولويات، وتبعث كل وزارة بمقترحاتها إلى أجهزة التخطيط حيث تقوم بدراساتها والتنسيق بينها، وموازنتها مع باقي القطاعات ومع الموارد المتاحة، ثم تقوم بعمل تصميم مبدئي لإطار الخطة، ومن الضروري بعد صياغة الإطار النهائي للخطة عرضه على الهيئات الشعبية والسياسية لإبداء الرأي فيه، وذلك أن المشاركة الشعبية هى دعامة أساسية من دعامات التخطيط للتنمية.

2- تنفيذ الخطة:

إن نجاح تنفيذ أى خطة يتوقف على وضوح أهدافها، وارتباطها بالاحتياجات الفعلية للسكان، ومراعاتها للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، ويحتاج تنفيذ الخطة إلى دراسة إجراءات التنفيذ وتحديد أولياتها وفقا للشكل المحدد فى إطار الخطة، ولضمان تقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات ينبغي تحديد المشروعات التي تقوم بتنفيذها الأجهزة المركزية وحدها، والمشروعات التي تنفذها الأجهزة التنفيذية المحلية، والمشروعات التي تشترك فى تنفيذها الأجهزة التنفيذية القومية والمحلية، ويجب أن يكون المبدأ العام الذي يحكم تنفيذ المشروعات المختلفة هى تحقيق التعاون والمشاركة بين مختلف المستويات سواء كان ذلك فى مجال التمويل، أو تقديم الخبرات الفنية، أو تهيئة الظروف الملائمة للعمل، ومن الضروري الاستعانة بجداول زمنية تحدد مراحل

تنفيذ المشروعات مع وجود مرونة فى التنفيذ تسمح بإدخال تعديلات طبقا لتغير الظروف المحلية، وهناك مجموعة من العوامل ينبغي مراعاتها عند تنفيذ الخطة أهمها مدى توافر الإمكانيات البشرية والفنية والمادية فى كل بيئة، وعلاقة المشروع المراد تنفيذه فى الخطة بالمشروعات المنفذة بالفعل، وكذلك العلاقة بين مختلف الهيئات التي تتولى إجراءات التنفيذ، كذلك فإن التنفيذ على المستوى المحلي يتطلب بذلك جهد كبير من أجل تحقيق التنسيق بين مختلف القطاعات والنشاطات حتى يمكن تحقيق أهداف الخطة وفقا لبرنامجها الزمني المقرر.

3- المتابعة:

يتطلب نجاح خطط التنمية التعرف على طريقة تنفيذها فى ضوء اعتبارات الزمان والمكان والتكلفة والأداء، ومن الطبيعي أن يسهم ذلك فى التعرف على

مواطن الضعف وجوانب القصور فى تنفيذ المشروعات، لذلك فمن الضروري متابعة الإجراءات التنفيذية منذ بداية مراحل الخطة، وللمتابعة فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهداف تطبيقية وأخرى نظرية، فمن الناحية التطبيقية : تنفيذ المتابعة فى تحديد الصورة الحقيقية للمشروعات الاجتماعية التي يتم تنفيذها، والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تعترض سير العمل، كذلك تفيد المتابعة فى التعرف على طبيعة ومناخ العمل فى مختلف البيئات، فضلا عن أنها (أى المتابعة) تمثل أهمية خاصة بالنسبة لأجهزة التخطيط، حيث أنها قد تزود المخططين ببيانات جديدة ربما لم تكن متوافرة لديهم عند الشروع فى إعداد الخطة، وعن طريق تلك البيانات يمكن إدخال التعديلات اللازمة على تفاصيل الخطة الموضوعة، والاستفادة بها عند وضع الخطط المقبلة، وفضلا عن ذلك فإن المتابعة

تساعد فى تدعيم الثقة بين المواطنين من ناحية والأجهزة التنفيذية والتخطيطية من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى الأهمية النظرية للمتابعة : حيث تعتمد مشروعات التنمية على قيادات بشرية تتصل بالمواطنين وتتفاعل معهم، وعلى الرغم من تقدم النظريات المتعلقة بالقيادة والاتصال، إلا أن التفاعل بين الفكر والتجربة يمنح هذه النظريات قوة، ويمكن أن تتحقق الفائدة النظرية بصورة أكثر فاعلية إذا ما كانت أحكام المتابعة قائمة على أسس موضوعية بحيث تتيح للباحثين البيانات والمعلومات التي تمكنهم من تحليل الخبرات الميدانية على أسس علمية دقيقة.

وهناك نوعان من المتابعة؛ النوع الأول: ويتم على مستوى المشروعات التي يتضمنها كل قطاع من قطاعات الخدمات، أما النوع الثاني: فيتم على مستوى القطاعات الكلية للمجتمع، وتفيد المتابعة على مستوى

القطاع فى التعرف على الآثار المباشرة وغير المباشرة لمختلف المشروعات فى كل قطاع على حدة، بينما تفيد المتابعة على مستوى القطاعات الكلية للمجتمع فى إظهار العلاقات بين آثار المشروعات التي تتم فى قطاع معين على غيره من القطاعات، بل والأهم من ذلك آثار تلك المشروعات على الأهداف القومية العامة للتنمية، ولنجاح المتابعة ينبغي أن تستند أحكامها إلى أسس موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية، والأهواء الذاتية، وأن ينظر إليها على أنها مجرد وسيلة لتصحيح الانحرافات وليست هدفا فى حد ذاتها، وإلا تحولت إلى مجموعة من الإجراءات الشكلية المضيعة للوقت والجهد والمال، ومن الممكن زيادة فعالية المتابعة إذا ما اشترك الإداريون والمشرفون والعاملون أنفسهم فى وضع خطط المتابعة وتنفيذها حتى يضمن المخططون تعاونهم وتدعيم ثقتهم فى الأجهزة التنفيذية والتخطيطية.

4- التقويم:

يهدف التقويم إلى دراسة ما حققته البرامج والمشروعات المختلفة من أهداف، والكشف عن حقيقة التغيرات التي طرأت على الجوانب المادية والمعنوية فى المجتمع، فعلى المستوى المادي يكشف التقويم عن حقيقة التغيير فى وسائل الإنتاج القومي والمحلي والمستويات المعيشية وغير ذلك من جوانب اقتصادية وبيئية، وعلى المستوى المعنوي يكشف التقويم عما حدث من تغيير فى العلاقات بين أفراد المجتمع وبين جماعاته، كما يوضح التغيرات التي طرأت على اتجاهات السكان بعد تنفيذ مشروعات التنمية، ويسهم ذلك كله فى الكشف عن مدى فعالية برامج التنمية بتوضيح مواطن القوة والضعف فيها، وبهذا المعنى فإن التقويم وسيلة تستهدف الكشف عن مدى نجاح خطة التنمية فى تحقيق أهدافها.

ويتم تقويم برامج التنمية على مستويين: الأول هو التقويم الخاص بكل مشروع أو برنامج على حدة، أما الثاني فهو التقويم على مستوى الرفاهية العامة الذي يترتب على تنفيذ مختلف المشروعات والبرامج، وما يقوم بينها من تفاعلات وتأثيرات متبادلة مما يستدعي النظر إليها فى ضوء نتائجها النهائية المتمثلة فى إشباع حاجات الأفراد.

ولتقويم برامج ومشروعات التنمية ينبغي وجود أجهزة فنية متخصصة تتولى القيام بهذا العمل، وهناك وجهات نظر متعددة حول طبيعة هذه الأجهزة، فثمة وجهة نظر تذهب إلى أن أجهزة التخطيط ذاتها ينبغي أن تقوم بمهمة تقويم مشروعات التنمية، ذلك لأن هذه الأجهزة قادرة على الإحاطة بمحتوى الخطة وأساليبها وأهدافها عن غيرها من الأجهزة الأخرى، وأنها (أى أجهزة التخطيط) تمتلك الخبرة والمعرفة الضروريتان

لانجاز عملية التقويم، فضلا عن أنها تستطيع تزويد السلطات لامركزية بنتائج التقويم، وهناك وجهة نظر أخرى تذهب إلى أن الأجهزة التنفيذية يجب أن تتولى تقويم المشروعات التي تقوم بتنفيذها، حيث أن ذلك من شأنه أن يشعر العاملين فيها بأنهم شركاء فى تنفيذ ومتابعة وتقويم البرامج والمشروعات المختلفة، ويحفزهم على التعاون الكامل مع أجهزة التخطيط، وهناك وجهة نظر ثالثة تذهب إلى ضرورة أن يقوم جهاز محايد بتقويم المشروعات، بحيث تستعين الحكومات فى تقويم برامجها بخبراء لا صلة لهم بتلك البرامج ضمانا للحياد والموضوعية، ونتيجة للصعوبات التي تنشأ عن سيطرة جهاز بعينه على عملية لتقويم، نجد كثيرا من الدول تجمع بين أجهزة التخطيط والتنفيذ عند تقويم المشروعات، حيث أن ذلك من شأنه إشاعة مناخ ديمقراطي يتسم بالمشاركة فى تحديد الأهداف، ووضع

الخطط، وتنفيذ الإجراءات، ومتابعة وتقويم المشروعات.

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي

السؤال الأول: اكتب المصطلح أمام ما يناسبه من تعريف؟

التعريف	المصطلح
يعتبر أول من أدخل لفظ التخطيط فى تعريفه للنشاط القائم فى المجتمع الاقتصادى النمساوى"شادوبيك" عام 1910.	
يهدف التخطيط الاجتماعي إلى رفع مستوى الخدمات الاجتماعية، وتوفير الرعاية الاجتماعية.	
أن تتم عمليات التخطيط بدءا من القاعدة ومنتهيا بالقمة.	

السؤال الثاني: ضع علامة صح في حالة الاجابة الصحيحة وعلامة خطأ أمام الإجابة الخاطئة من العبارات التالية؟

1-من خصائص التخطيط ارتكازه على أساسين هما:نظري وتطبيقي( ).

2- تعتبرالأهداف تكتيكية أهداف جزئية من مجموعة الأهداف الإستراتيجية ويتم تنفيذها وتحقيقهاعلى فترات زمنية قصيرة().

3-يعتبر التخطيط وظيفيًاٌ إذا أحدث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ( ).

4-يعتبر تطبيق بعض نماذج تخطيطية تنموية أجنبية لا تتفق مع واقع الدول النامية من معوقات التخطيط للتنمية ( ).

5- التخطيط الدائم يُلجأ إليه عند وجود ظروف طارئة تستدعي المواجهة والمعالجة بالخطط والبرامج ( ).

6- يعتبر قلة حجم المدخرات في الدول النامية اذا تم قياسة بمعدل الادخار معوق من معوقات التنمية ( ).

الفصل الثاني

الإطار التاريخي للتخطيط

أولاً : نشأت وتطور التخطيط

ثانيًا : التخطيط فى الدول المتقدمة .

ثالثاً : التخطيط فى الدول النامية .

أولًا: نشأه التخطيط Growth of planning

ذكرنا في الفصل الأول ان اصطلاح التخطيط قد أخذ شكلا تطبيقيا ظهرت آثاره من خلال إنجازات الإدارة العسكرية فى ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولي إلا ان انتشار هذا المصطلح على مستوى العالم حدث بعد استخدامه في الاتحاد السوفيتي عام 1928.

ويرتبط التخطيط فى أدبيات التنمية بحركات الاستقلال خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، والحقيقة أن جهود التخطيط تأكدت فى الدول الرأسمالية فى أوائل الثلاثينات ومع الكساد العظيم، وظهرت للوجود سواء فى المستعمرات أو الدول المستقلة. ففى الهند على سبيل المثال أظهرت أول خطة عشرية عام 1922 وأعلنت المكسيك خطتها الأولى عام 1934 بلا وأنشأت الفلبين المجلس الاقتصادى القومى عام 1935 حيث تولى مهمة إعداد برامج إنمائية قطاعية وشاملة اقتصادية

واجتماعية. وقد تدعمت هذه الجهود من خلال خطة إعادة البناء بعد الحرب التى بدأت فى بعض البلدان أثناء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أنشئت لجنة إعادة البناء علي سبيل المثال فى الهند عام ١٩٤٣، وأخذت هذه الاتجاهات داعماً اكبر فى أواخر الأربعينات، حيث أعد المكتب البريطانى للمستعمرات أول خطة للتنمية فى جزر الكاريبى عام 1949، ومنحها معونات ضخمة لنفس الغرض فى أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات. كذلك فان دول أمريكا اللاتينية التى كانت بعيدة عن ويلات الحرب وخارج نطاق المستعمرات بدأت جهود التخطيط منذ أوائل الخمسينات حيث أعدت الأرجنتين موازنة اقتصادية قومية فى أوائل الخمسينات، كذلك تعتبر الكسيالى رائدة فى هذا المجال، وقد أخذت جهود التخطيط على أساس قطاعى حتى عام ١٩٧٩، عندما أعلنت خطة قومية شاملة. ومع الاهتمام بقضايا التنمية

الاقتصادية فى البلدان النامية تأكدت أهمية التخطيط كوسيلة لإحداث التغيرات الهيكلية الأساسية فى بنية الاقتصاديات النامية، وعم أسلوب التخطيط معظم هذه الدول وطبقت العديد من الخطط الإنمائية بها .

أخيراً فإن جهود التخطيط قد لقيت دعماً من الحكومات والمنظمات الدولية التى كانت تفضل دائماً منح المساعدات المالية والفنية وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية.[1]

نتناول عرض التخطيط على مستوى العالم للتعرف على كيف تطور التخطيط في مختلف دول العالم وذلك من خلال العناصر التالية :

ثانيًا : التخطيط فى الدول المتقدمة:-

أ- الفرق بين التخطيط الاشتراكي والتخطيط

([1]) محمد البنا: التنمية و التخطيط بين النظرية والتطبيق – إشارة خاصة لتجربة دولة قطر، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ، ص 140.

الرأسمالي.

ب- التخطيط فى الاتحاد السوفيتي.

ج- التخطيط فى المجتمع الأمريكي.

ثالثًا : التخطيط فى البلاد النامية.

1- ما هي الدولة النامية .

2- خصائص الدول النامية .

3- المحددات التى تحكم التخطيط فى الدول النامية .

4- تجربة التخطيط فى مصر.

5- خطوات إعداد الخطط .

وسنتناول شرح كل عنصر بالتفصيل فيما يلى :

ثانياً : التخطيط فى الدول المتقدمة[1] :-

ظهر أسلوب التخطيط القومي الشامل عام 1928 فى الاتحاد السوفيتي عندما لجأت إليه ثورة أكتوبر 1917، ثم اتجهت الدول الاشتراكية بهذا الأسلوب

(1) هذا الجزء من كتاب أ.د/ إقبال الأمير السمالوطى : مقدمة فى التخطيط الاجتماعى، مكتبة نهضة الشرق،القاهرة،1991،ص ص 32-39.

لتحقيق التنمية الشاملة بعد ذلك.

ولما كانت الدول الاشتراكية قد سبقت غيرها عن الدول فى الأخذ بهذا المنهج فقد ساد الاعتقاد بأن منهج التخطيط لا يصلح إلا فى المجتمعات الاشتراكية حيث تتركز السلطة فى يد الدولة، ولكن ما كادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى سارعت كثير من الدول الرأسمالية إلى الأخذ بهذا المنهج بصورة مختلفة وبدرجات متفاوتة، واستطاعت الدول- الاشتراكية أو الشيوعية أو الرأسمالية- التي تأخذ بنظام التخطيط أن تحقق عن طريقه أهداف لم تكن من الممكن أن تحققها لو لم تكن تأخذ بهذا المنهج الذي يمكنها من استخدام مواردها وإمكانياتها المادية والبشرية أحسن استخدام ممكن، كما يعطيها القدرة على تحريك هذه الموارد والطاقات نحو تحقيق أهداف المجتمع فى الوقت المحدد للتنفيذ، وفي إطار أيديولوجيته وسياساته العامة

والظروف.

كذلك تأخذ الدول النامية بنظام التخطيط لاقتناعها بأهميته لتحقيق تنمية سريعة، كما يعتبر التخطيط العلمي هو الأسلوب الوحيد الذي يضمن تخليصها من مشكلاتها التي ترسبت وتراكمت عبر السنين والتي أصبحت تتمثل فى خصائص البلاد النامية ذاتها.

وقد ظل النظام الرأسمالي الحر يسود دول العالم المتقدمة من منتصف القرن الثامن عشر حتى أواخر القرن العشرين أى ما يقرب من المائة وخمسين عاما، وفي السنوات الأولى من القرن العشرين ظهرت عيوب كثيرة وانحرافات فى اقتصاديات معظم الدول، لقد أصبح من الواضح ضرورة تدخل السلطات العامة فى النشاط الاقتصادي لعلاج العيوب والانحرافات، وهكذا ظهر النظام الرأسمالي المقيد أو ما عرف باسم "الاقتصاد الموجه" ولكن سرعان ما تبين العيب الرئيسي لهذا

النظام وهو تدخل السلطات العامة لحل المشكلات الاقتصادية بعد وقوعها وما يكون في ترتب عليها من آثار سيئة، وهنا ظهر "التخطيط الاقتصادي" الذي يهدف إلى رسم السياسة الاقتصادية والمالية لفترة مقبلة بما يضمن تجنب وقوع المشكلات الاقتصادية.

أ-الفرق بين التخطيط الاشتراكي والتخطيط الرأسمالي:-

يفرق شارل بتلهايم بين التخطيط الاشتراكي والتخطيط الرأسمالي بقوله ان بعض الدول الرأسمالية حاولت ان تلجأ الي التخطيط مع إنها تسود فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتقوم الدولة بخدمة مصالح المالكين لوسائل الإنتاج أو الذين يسيطرون عليها في نفس الوقت، لكن اقتصاديات هذه البلاد الرأسمالية لا يمكن ان تكون- في حقيقة الامر- اقتصاديات مختلطة لأنها اقتصاديات سوق حرة، ويتخذ فيها المالكون لوسائل الانتاج القرارات النهائية، وهؤلاء الملاك لا يسعون

بالطبع إلى إشباع الاحتياجات الاجتماعية بل إلى زيادة أرباحهم وفي مثل هذه الظروف يظل الاقتصاد خاضعاً لقوانين إعادة إنتاج رأسمال المال، ولإستثناء طبقة إجتماعية متميزة بالأرباح[1].

ولذا يمكن القول بأن التخطيط فى المجتمع الاشتراكي يختلف عن التخطيط المتبع فى بعض الدول الرأسمالية من حيث: أن الأول يقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج وإتباع التخطيط الشامل والملزم ودرجة أكبر من المركزية، بينما يقوم الثاني على أساس الاحتفاظ بمبدأ الملكية الخاصة إلا فى حالات استثنائية، ومحاولة توجيه النشاط الاقتصادي للأفراد والمشروعات الخاصة من خلال التأثير فى الحافز لتحقيق أقصى ربح والنفع الخاص.

ومن خلال العرض السابق سوف نعرض التخطيط

([1]) شارل بتلهايم : التخطيط الاشتراكي والتخطيط الرأسمالي ، مجلة الطليعة ، فبراير 1965، ص 64.

فى الاتحاد السوفيتي كمجتمع يأخذ بالتخطيط الاشتراكي أو التخطيط الملزم Imperative planning ، والتخطيط فى المجتمع الأمريكي كمجتمع رأسمالي والذي يأخذ بأسلوب التخطيط الموجه، ثم نناقش تطور التخطيط فى المجتمع المصري.

ب- التخطيط فى الاتحاد السوفيتي :-

كان الاتحاد السوفيتي أول من اخذ بنظام التخطيط الاقتصادي عام 1928 وذلك بهدف تحويل المجتمع الزراعي المتخلف إلى دولة صناعية متطورة ومتقدمة.

وبالنظر إلى تطور التخطيط فى المجتمع الروسي، نجد أن روسيا القيصرية قبل قيام الثورة البلشفية فى 25 أكتوبر 1917 كانت دولة زراعية متخلفة بكل ما تحمله كلمة "التخلف" من معان، فقد كانت تحتل المكان الثالث عشر بين دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد، وكان عدد سكانها سنة 1913 يزيد قليلا عن

125 مليون فرد، منهم حوالي 100 مليون يعملون بالزراعة، ولم يزد عدد العاملين بالصناعة عن ثلاثة ملايين فرد، ولا شك أن الحرب العالمية الأولى تعتبر خير دليل على مدى ضعف الاقتصاد السوفيتي قبل قيام الثورة، فلا أحد يجهل أن أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قيام ثورة عام 1917 هو ضعف الجيش الروسي نتيجة ضعف الصناعة الروسية التي لم تكن قادرة على إمداد الجيش بما كان يحتاج إليه من أسلحة وذخيرة وعتاد، ونخلص مما تقدم إلى أن الاقتصاد السوفيتي كان حتى قيام الثورة البلشفية الكبرى فى حالة من التأخر والارتباط، ويعتمد بصفة أساسية على الزراعة، وبعد قيام الثورة البلشفية سنة 1917 حاول الحزب الشيوعي الروسي تطبيق الآراء والتعاليم التي نادى بها "كارل ماركس" فى منتصف القرن التاسع عشر حيث قامت الحكومة بتأميم الأراضي الزراعية بما

فى ذلك الأراضي التي كان يملكها صغار المزارعين، وقد شمل التأميم أيضًا الصناعة والتجارة، والواقع أن الإسراع فى التأميم دون إجراء دراسات متعمقة للظروف السائدة ودون إدخال نظام للحوافز لضمان زيادة الإنتاج، وبالإضافة إلى الفوضى التي سادت فى قطاع الزراعة، وتذمر كثير من الأفراد فى قرارات التأميم ولاسيما فى أواخر عام 1920، كان ذلك أدى إلى نتائج سيئة حيث هبط الإنتاج الزراعي حتى بلغ عام 1920 نصف ما كان عليه عام 1913، وهبط الإنتاج الصناعي إلى خمس ما كان عليه عام 1913.

ومن ثم فقد أعلن لينين فشل السياسة الاقتصادية خلال فترة 1917-1921 ورأى ضرورة وجود فترة انتقالية تطبق خلالها رأسمالية الدولة حتى يمكن أن ينتقل الاقتصاد السوفيتي من الرأسمالية إلى الاشتراكية والشيوعية، ومن هنا بدأت روسيا من أواخر عام

1921 فى تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic policy والتي تقضى بالتراجع جزئيا ومؤقتا عن التأميم وإعطاء قسط من الحرية للأفراد لإقامة بعض المشروعات.

والواقع أن هذه السياسة قد أدت إلى نهضة الاقتصاد السوفيتي زراعيا وصناعيا، وفى عام 1927 قرر المسئولون فى روسيا إنهاء "السياسة الاقتصادية الجديدة" لأنه من جهة يبدو أن هذه السياسة قد أدت الغرض منها وهو وجود فترة انتقال من الرأسمالية الفردية إلى الاشتراكية الشيوعية، ومن جهة أخرى فكانت هناك رغبة أكيدة فى الإسراع بخطى التصنيع الكامل للبلاد، وفى أواخر 1928 بدا الاقتصاد السوفيتي يدخل فترة جديدة فى حياته حيث بدأت روسيا فى إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي، وقد شهد الاقتصاد السوفيتي منذ ذلك الوقت وحتى اليوم تنفيذ تسعة خطط

"الخطة الخمسية الأولى (1929-1933)، الخطة الخمسية الثانية (1933-1937)، الخطة الخمسية الثالثة (1937-1940) وكان من المفروض أن تمتد هذه الخطة حتى عام 1942 ولكن تنفيذها توقف عام 1940 بسبب الحرب العالمية الثانية، الخطة الخمسية الرابعة (1946-1950)، الخطة الخمسية الخامسة (1951-1955)، وفى عام 1956 بدا الاتحاد السوفيتي فى تطبيق الخطة الخمسية السادسة، وكان المفروض أن يعتمد تنفيذها حتى عام 1960، ولكن في أواخر عام 1957 أعلن الرئيس خروشوف أن تنفيذ هذه الخطة سيتوقف وسيتم إعداد خطة جديدة لتغطي فترة سبع سنوات وفى آخر يناير 1959 بدا الاتحاد السوفيتي فى تطبيق خطة جديدة لتغطي فترة سبع سنوات أى حتى يناير عام 1965، وفى عام 1966 بدا الاتحاد السوفيتي فترة سبع سنوات.

ج- تطور التخطيط فى المجتمع الأمريكي:

يلاحظ أن الدول الغربية حاربت فلسفة التخطيط الكامل حربا شعواء إلى أن حلت بها الأزمة الاقتصادية عام 1930، وأصبح النظام الرأسمالي مهددًا تهديدًا شديد بكارثة وتدهور، وتدهور بها الاقتصاد القومي تدهورا كبيرا، فقام بعض الاقتصاديين الرأسماليين بالمطالبة بتدخل الدولة المباشر فى الجهاز الاقتصادي، ونجد أن الولايات المتحدة والتي كانت متمسكة بالاقتصاد المرسل والحرية الاقتصادية أصبحت منذ عام 1935 لا تجد غضاضة فى أن تأخذ بالتخطيط الاقتصادي، متأثرة بنظريات لبورد كينز فقد أخذت الحكومة المركزية فى إقامة السدود والطرق الرئيسية ومعسكرات العمل للعاطلين وبناء المساكن وفي الإشراف على مشروعات الرعاية الاجتماعية؛ كالضمان والتأمينات الاجتماعية والخدمات الصحية والخدمات

التعليمية فى مراحلها المختلفة، ومن ابرز مشروعات الحكومة الأمريكية مشروع وادي تنسي؛ وهو برنامج شامل متكامل حول الوادي القاحل إلى مزارع خصبة وأقيمت فيه المصانع ومصادر الطاقات الكهربائية الضخمة وشارك الأهالي فى التخطيط والإدارة والرقابة والتقويم وهذا ما يسمى هناك Grassroots أى ديمقراطية القاعدة.

وقد أخذت الدول الرأسمالية ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية بأسلوب التخطيط الشامل للأسباب الآتية:

1-الأزمات الاقتصادية وخاصة عام 1930 وعدم تأثر الاتحاد السوفيتي بها لأخذه بالتخطيط الشامل.

2-الضغوط والتحديات الداخلية.

3-الصراع الدولي والمنافسة.

4-نجاح التخطيط فى الدول الاشتراكية.

5-نجاح ذلك الأسلوب فى تحقيق أهداف الدول الرأسمالية عند استخدامه فى الحرب.

6-نجاح التخطيط فى الهند كدولة رأسمالية.

ويعتبر التخطيط الاجتماعي فى المجتمع الأمريكي أسلوب للتدخل ينصب على النظامين الأسري والاقتصادي لأنهما أساس المجتمع، فالتخطيط للرعاية الاجتماعية يتم عند حدوث وتصدع أو خلل فى احد النظامين أو كلاهما.

والتخطيط فى ممارسته فى أمريكا لم يسير على وتيرة واحدة، فأحيانا يأخذ الطابع الفردي وأحيانًا يأخذ الطابع المجتمعي حسب الفلسفة السائدة فى ذلك الوقت وعلى ذلك فإنه عندما أنشأت جمعيات تنظيم الإحسان والمحلات الاجتماعية سنة 1827 وكان الهدف منها التنسيق بين المؤسسات الخيرية التي كانت تمد المحتاجين بإعانات مادية حتى لا يحدث التكرار

والازدواج فى تقديم الخدمات، فالتخطيط هنا كان يأخذ طابع التخطيط الفردي العلاجي الالكينيكي Clinical therapeutic planning، ولكن عند حدوث الأزمة الاقتصادية سنة 1930 وما أحدثته من اضطراب فى بناء المجتمع ووظائفه وظهرت فى تلك الفترة آراء كنز فوجدت المناخ الملائم لكي تطبق فيه وأصبح تدخل الدولة على أساس قومي حيث أن هناك مشكلات قومية كالبطالة والجوع وسوء المساكن وانخفاض الأجور فاخذ التخطيط الاتجاه المجتمعي حيث أن التدخل قومي وشامل ويقوم على المركزية وظل الحال كذلك حتى أواخر الأربعينات.

وفى بداية الخمسينات اخذ التركيز على مواجهة مشكلات قطاعية ونوعية حيث بدأت فى الظهور مشكلة الزنوج والهجرة المستمرة فظهر التخطيط القطاعي على مستوى القرية والجيرة وكان طابع التدخل علاجي.

ثالثًا : التخطيط فى الدول النامية :-

ظهر تعبير "العالم الثالث"The Third World لأول مرة في عام 1952،عندما استخدمه الفرنسي "ألفريد سوفيه" Alfred Sauvy لتلقى هذه التسمية انتشارا وشيوعا خاصة وأن المقصود بها: تلك الدول التي تمثل الطرف الثالث بين العالم الرأسمالي الغني وبين الاشتراكية المخططة مركزيا، وهو اصطلاح يغلب فيه الطابع السياسي على الطابع الاقتصادي. وكان يطلق قبل انتشار هذا الاصطلاح على هذه المجموعة اسم البلاد الفقيرة Poor Countries أو البلاد المتأخرة Backward Countries ، لكن سرعان ما اتضح أن هذا الاصطلاح لا يوحي فقط بتأخر هذه الدول اقتصاديا وتكنولوجيا وإنماً أيضا اجتماعيا وحضاريا الأمر الذي يحرج شعوب تلك الدول ويجرح مشاعرها، خاصة وأن هذه الشعوب كانت في وقت من الأوقات

مهدا لحضارات عريقة مثل الهند ومصر والصين وغيرها[1].

وعليه تم استبدال هذه التسمية باسم الدول الغير متطورةUndeveloped Countries، وتعديلها إلى الدول المتخلفة Underdeveloped Countries محاولة للتخفيف من الأثر السلبي الذي تركه الاصطلاحين السابقين ، ابتدأ المهتمون بقضايا التنمية باستخدام اصطلاح "الدول الأقل تقدما" Less Developing Countries ليقابله من الجهة الأخرى "الدول الأكثر تقدما"، اعتقادا بأنه مسمى أكثر حيادية علمية، ويعطي نسبية أكثر لمفهومي التخلف والتقدم مما قبله. ورغم إيجابيات هذا المسمى، إلا أن مؤسسات

---

(1) عبلة عبد الحميد بخاري: التنمية والتخطيط الاقتصادي، مقدمة في التنمية والتخطيط،الجزء الأول،جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، جدة،2009،ص10.

الأمم المتحدة دفعت خبرائها إلى استحداث واستخدام اصطلاح"الدول النامية"Developing Countries بهدف الإيحاء الإيجابي بكون هذه الدول سائرة في طريقها للنمو. ولكن إذا كان مسمى "الدول النامية" يلقى الترحيب من حكومات وشعوب هذه الدول، فإن التسمية لن تغير شيئا بالنسبة لواقعها[1].

ولذا فهذه التسمية تعود الى أعقاب الحرب العالمية الثانية وحصول عدد كبير من البلدان في آسيا و أفريقيا علي استقلالها السياسي، ومع استمرار الحرب الباردة فيما بين المعسكر الغربي و الشرقي ومحاولة كلا المعسكرين استقطاب عدد من الدول الصغيرة الى معسكره ظهر أن هناك فجوة كبيرة تفصل بين مستوي المعيشة في هذه الدول وبين ما تحقق من تقدم و

---

(1) عبلة عبد الحميد بخاري: التنمية والتخطيط الاقتصادي، مقدمة في التنمية والتخطيط،مرجع سابق،ص11.

ازدهار لشعوب دول المعسكرين المتقدمين، ولقد أطلق علي مجموعة الدول خارج المعسكرين الشرقي و الغربي مصطلح الدول المتخلفة وشمل دولاً في أسيا و أفريقيا وأمريكا الوسطي[1].

وظهر على الصعيد العالمي مصطلحين هما الدول النامية Developing countries والدول المتقدمة Developed countries .

1- <u>المقصود بالدول النامية:-</u>

ولقد أوضحت إقبال السمالوطى المقصود بالدول النامية كما يلى[2]:-

1- أطلق علي الدول النامية الدول المختلفة ويشير هذا المفهوم إلي أن تلك الدول لم تصل في نموها إلي

---

(1) محمد البنا:التنمية و التخطيط بين النظرية و التطبيق ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ، ص18.

(1) إقبال الأمير السمالوطي :التخطيط الاجتماعي، مرجع سابق، ص 248.

الدرجة التي تتيح لها إشباع احتياجات أفرادها بشكل مرض.

2- تلك الدول التي تمثل الدرجات الدنيا في السلم العالمي نظرا لانخفاض نموها الاقتصادي الأمر الذي يؤثر تأثيراً سلبياً علي قدرتها الاقتصادية ومكانتها العالمية.

3- الدول التي تعمل علي زيادة استثمار مواردها واقتصادها القومي لكي تتنقل من مرحلة التخلف إلي مرحلة التقدم ولكي تستمر بمجتمعاتها قدما في طريق التنمية فتمكن من ان تأخذ مكاناً لائقاً بين الأمم الناهضة .

ولقد قسم البنك الدولي البلدان النامية لأربعة فئات وهى[1]:

([1]) احمد عبد الفتاح التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر، المكتب الجامعي الحديث،2015،ص13.

1- دول عالم ثالث تضم مدن حضرية بها أعلى درجة كثافة سكانية، وتضغط بشدة على الموارد الطبيعية الموجودة بها من أجل توفير احتياجات هؤلاء السكان وهما أقل معدلات نمو اقتصادى و اجتماعى.

2- دول عالم ثالث بها دول حضرية حديثة نسبياً لكنها تتميز بوفود أعلى مُعدلات هجرة إليها من الريف أو المناطق الريفية المجاورة، وتضغط الزيادات السكانية الطبيعية والوافدة بالهجرة على موارد المدن الطبيعية.

3- مناطق ريفية تتميز بنمو حضرى سريع بها نتيجة هجرات وافدة من الخارج إليها لكن تزيد الموارد الطبيعية لها بدرجة أقل من الزيادات السكانية بها.

4- بلدان عالم ثالث بها مدن حضرية تتمتع بكثافة سكانية كبيرة للغاية، لكن نسبة الزيادة السكانية بها مُستقرة أو شبه ثابتة وهذه بدورها نتيجة لمحدودية

الموارد الطبيعية بها، فمعدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية فيها مُتدنية للغاية.

2-خصائص الدول النامية:-

وبالرغم من حدوث عده تغييرات كبيرة لهذه الدول النامية إلا أن هناك عدد من الخصائص المشتركة تميز الأوضاع الاقتصادية الدول النامية عن غيرها من الاقتصاديات المتقدمة من أبرز هذه السمات مايلى :-

-انخفاض مستوي المعيشة للسكان مقاساً بمتوسط دخل الفرد.

-اعتماد الدول النامية علي قطاعات اقتصادية أولية كالزراعة و التعدين وتراجع دور الصناعات الحديثة [1].

- بطء نمو الدخل القومي في هذه البلاد بشكل عام مقارنة بسرعة زيادة السكان بسبب ما طرأ من تحسين

(1) محمد البنا: التنمية و التخطيط بين النظرية و التطبيق،مرجع سابق ،ص- ص 18- 19.

علي الظروف الصحية ومقاومة الأوبئة، والنتيجة المنطقية لهذا هي إن تذهب جهود التنمية إدراج الرياح حيث تفقد جدواها أمام تزايد السكان الهائل.

- وجود نماذج من النظم الثقافية والاجتماعية تتسم بالجهود والبطء وعدم القدرة علي تقبل الأفكار الجديدة ويرجع ذلك إلي تخلف تلك النظم وهدم قدرتها علي أداء وظيفتها من جهة أو الظروف المحيطة بتلك النظم وتؤثر عليها من جهة آخري.

- انخفاض مستوي التعليم الرسمي وانتشار الأمية بنسبة كبيرة.

- سوء الظروف الصحية ويتضح ذلك في انخفاض متوسط العمر في تلك البلاد وانتشار الأوبئة و

المجاعات إلي عهد قريب وانخفاض مستوي التغذية وعدم توازن المكونات الغذائية لأبناء تلك البلاد[1].

إن ما تعاني منه بعض الدول النامية من وفرة في عناصر العمل وندرة في رأس المال أو العكس في بعض الحالات وغياب الحوافز الكافية وقلة المشروعات الإنمائية يتطلب نظاماً من التخطيط تقوم به سلطة مركزية، فالتخطيط فى هذه الظروف يكون مسئولاً عن مواجهة هذه المشكلات من خلال التحفيز المستمر علي مزيد من الاستثمارات في القطاعات ذات المردود المناسب علي التنمية. فالتخطيط وسيلة فعالة لتنظيم أفضل بين مختلف الجهود و التوجيه نحو غايات

(1) إقبال الأمير السمالوطي التخطيط الاجتماعي،مرجع سابق،ص ص249-250.

محدودة و السعي لتجنب أو معالجة المشكلات وتحفيز القطاع الخاص ودعم فاعلية القطاع العام [1] .

ولذا تلجا الدول النامية إلى القضاء علي سمات التخلف ليستطيع أن يلحق بالبلاد التي سبقته في التقدم ومن ثم أصبحت الحاجة ماسة إلي التخطيط للتنمية في البلاد النامية لتوفر لشعوبها الحياة الإنسانية التي تشابه والمستويات التي بلغتها البلاد المتقدمة أو تتقارب منها علي الأقل[2] .

وفى سبيل تحقيق ذلك ترسم هذه الدول سياستها التخطيطية على أساس الوصول إلى مرحلة تصنيع سريع ينتج عنها تطور سريع في المستويات الاجتماعية والاقتصادية وتعمد هذه الدول إلى رسم سياسة تخطيطية لأمد محدود والغرض من ذلك تضييق الفجوة بين التقدم

(1) محمد البنا: التنمية و التخطيط بين النظرية و التطبيق،مرجع سابق،ص- ص41-42.
(2) إقبال الأمير السمالوطي التخطيط الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 251.

السريع في مجال التصنيع وما يحتاجه هذا التقدم من تغيير في المستويات الأخرى[1].

3- المحددات التى تحكم التخطيط فى الدول النامية :-

هناك مجموعة من الاتجاهات والمحددات التى تحكم التخطيط في الدول النامية يمكن إجمالها في العناصر التالية[2]:-

أ- الدول النامية كمجتمعات تغلب فيها محدودية الموارد وكثرة الاحتياجات وتحتاج التنمية فيها إلى الاعتماد على العلم والاستفادة من الخبرات الناجحة في المجتمعات الاخرى .

---

(1) إسماعيل حسن عبد الباري:الوعي التخطيطي،دار المعارف، القاهرة،1981، ص 57.

(2)هذا الجزء من كتاب أ.د. إقبال الأمير السمالوطي التخطيط الاجتماعي ، مرجع سابق ،ص ص254-255.

ب- إن التخطيط للتنمية أصبح ضرورة لا غنى عنها فى المجتمعات النامية حيث أن هذا الاسلوب يكفل تحقيق الأهداف التنموية المجتمعية فى اقصر وقت واقل جهد وتكلفة وبأدنى قدر من ضياع الموارد المادية والبشرية المحدودة .

ج-إن التخطيط أصبح ضرورة وحتمية استوجبت طبيعة العصر من جهة وظروف البلاد النامية من جهة أخرى والتقدم العلمى والتكنولوجيا من جهة ثالثة.

ء- التخطيط الشامل يعتبر انسب أنواع التخطيط للدول النامية من منطلق انه يعني بتعبئة وتنسيق كافة الجهود وتوجيه جميع الإمكانات والطاقات في جميع القطاعات والمستويات كما يعتبر اقصر الطرق التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية في إطارها الزمني و المادي المحدد .

هـ- من الضروري ارتباط التخطيط بسياسة الدولة في الدول النامية حيث تترجم أهداف هذه السياسة إلي أساليب إجرائية في شكل برامج ومشروعات تنتهي بتحقيق هذه الأهداف المجتمعية.

و- مشاركة المواطنين في التخطيط في الدول النامية أمر تستوجبه الديمقراطية حيث إن ذلك يكفل للتخطيط الواقعية ومن ثم النجاح والمساندة الشعبية في تنفيذ الخطط الناجمة عنه.

ل – من الضروري أن تتمشي فلسفة التخطيط في البلاد النامية مع الاعتبارات الإنسانية بمعني انه يجب تبتعد الدول النامية عن وضع خططها للتنمية معتمدة في ذلك علي استغلال طبقة لطبقة ولا علي أساس التضحية بجيل في سبيل الأجيال المقبلة.

وسنأخذ مصر كمثال للتخطيط فى الدول النامية .

4- تجربة التخطيط فى مصر [1]:

يلاحظ أن المجتمع المصري اتسم ببعض الخصائص والصفات فى أنظمته الاجتماعية والاقتصادية، وذلك فى الفترة قبل ثورة 1952 أى قبل الاتجاه نحو التخطيط، وفهم هذه الخصائص تفيدنا فى فهم التجربة التخطيطية فى مصر واهم هذه الخصائص:

1- كان النظام الاقتصادي نظاما زراعيا يرتكز على الإنتاج الأولي وتصديره للخارج، مع وجود علاقات وروابط شديدة بينه وبين الاقتصاد الانجليزي ناشئة عن السيطرة السياسية والتحكم الاقتصادي، فقد كانت مصر بلدا تابعا بتبعية اقتصادية وسياسية شبه كاملة لانجلترا.

2- كان اقتصادا قائما على متناقضات طبقية عميقة بدت مظاهرها فى أكثر من ناحية من نواحي الحياة

(1) هذا الجزء من كتاب أ.د.إقبال الأمير السمالوطى : مقدمة فى التخطيط الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص 40-46.

الاقتصادية والاجتماعية، فتراكم الثروات واستقلال أصحاب رؤوس الأموال من ناحية، والفقر والجهل وسوء الأحوال الاجتماعية من ناحية أخرى، واستثناء قلة من كبار ملاك الأراضي الزراعية بجزء كبير من الثروة الزراعية، بينما تفتت الجزء الآخر إلى ملكيات صغيرة مع وجود عدد كبير من المعدمين من ناحية ثالثة ثم وجود قلة من الرأسمالية تحتكر ملكية رؤوس الأموال فى نطاق الصناعة والتجارة والائتمان يساندها رجال الحكم والنفوذ الأجنبي مما أدى إلى وجود فجوة عميقة بين طبقة كبار الملاك الزراعية والرأسمالية وطبقة صغار الفلاحين والعمال والأجراء.

وفي ظل هذه الظروف قامت ثورة يوليو 1952، وكان لزاما إتباع الأسلوب العلمي متمثلا فى أسلوب التخطيط حيث بدأ التحضير للخطة الخمسية الأولى بالإعداد لها منذ عام 1957، فقد أوكلت للجنة التخطيط

القومي هذا العمل على أن يبدأ التنفيذ الفعلي لها 1960/1959، وكان الهدف إعداد خطة عشرية مقسمة إلى خطتين خمسيتين. وقد تلخصت أهداف الخطة في هدفين أساسيين هما: مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، وعدالة توزيع هذا الدخل مما يحقق الرفاهية لكل فرد في المجتمع.

ومع تغير الظروف السياسية التي مرت بها مصر بعد عدوان 1967 وانعكاس آثار هذه الظروف على كافة القطاعات والأنشطة مما ترتب عليه تعديل الأهداف والخطة والعمل على أساس خطط سنوية بعد أن تحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد حرب، وتحددت أهداف هذه الفترة في:

1-استكمال المرحلة الثانية للسد العالي وإقامة محطات توليد الكهرباء.

2-إقامة دعامة قوية من الصناعات الاستهلاكية،

والتوسع فى إنتاج السلع الاستهلاكية.

خصائص تجربة التخطيط فى الفترة(1952-1965):-

اعتمدت تجربة التخطيط المصرية خلال هذه الفترة الأولى على عده خصائص هى:

أ- **التخطيط المركزي: مركزية الدولة وقيادة القطاع العام فى كل الأنشطة سواء المتصل منها بالإنتاج أو الخدمات.**

ب- **أخذت التنمية بأسلوب التخطيط الجزئي فى البداية ثم التخطيط الشامل فى الفترة من 60-1965.**

ت- **جهاز بيروقراطي – تكنوقراطي.**

ث- **الموارد الذاتية إلى حد كبير وعلى الخارج بدرجة محدودة.**

ج- **هيمنة القيادة الكارزمية الملهمة لعبد الناصر على مسيرة هذه الجهود التنموية بما انطوت عليه هذه الهيمنة من ايجابيات وسلبيات، فقد كانت تنمية فوقية**

تستند إلى شخصية الزعيم وتتم من خلال جهاز بيروقراطي – تكنوقراطي قوامه أبناء الطبقة الوسطى بكل شرائحها العسكرية والمدنية، ودون مشاركة شعبية حقيقية فى اتخذا القرارات الكبرى سياسية كانت أو اقتصادية، ذلك رغم انتفاع الطبقات الشعبية الدنيا فى الريف والحضر بنصيب وافر من ثمرات التجربة فى التنمية.

التخطيط فى فترة السبعينات :-

صدور قانون ينص على أن "التخطيط فى مصر يقوم على مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ" بمعنى إقرار الخطة القومية الشاملة على المستوى المركزي(يقوم بإعداد الخطة وتجميع بياناتها والدراسات المرتبطة بها الجهاز المركزي للتخطيط وهو الذي يتمثل فى وزارة التخطيط) إلا أن دراسة تجربة التخطيط فى فترة السبعينات توضح انه لم تنفذ غير خطط وبرامج سنوية

على مدى هذا العقد، أى انه لم تكن هناك خطة خمسية ثابتة بالمعنى المفهوم، بل كانت خطط سنوية ولم تتضح الرؤية أمام المخططين إلا عام 1973، حين بدأت الخطة الانتقالية 1975/74 والعمل بها لحين إعداد الخطة الخمسية 78-82.

- خصائص التخطيط خلال فترة السبعينات :-

أوضحت دوافع التجربة التخطيطية خلال هذه الفترة أن هناك سمات بارزة لهذه المرحلة تتمثل فى:-

1- إهمال مبدأ التخطيط وإضعاف أجهزته.

2- تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية والانفتاح الاقتصادي.

3- الهجوم على القطاع العام وتجميده بهدف إطلاق الحرية الجديدة للقطاع الخاص واشراكه في تقديم المشروعات الخدمية والإنتاجية.

4- ظهور الكثير من المنتجات الجديدة وخلق المنافسة

فى قطاع البنوك.

5-ظهور مشروعات جديدة يشترك فيها التمويل الأجنبي.

- <u>التخطيط في فترة الثمانينات :-</u>

مع بداية الثمانينيات اهتمت الدولة بوضع الاجراءات والخطوات التنظيمة لإعداد الخطط التنموية.

ويمكن باختصار تحديد خصائص التخطيط فى مصر فى الآتي:

1-مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

2-التخطيط الشامل للقطاعات والمستويات وللنظم القائمة محققا الإشباع لكل أنواع الاحتياجات الشعبية.

3- التخطيط الملزم حيث تصدر الخطة فى شكل قانون يلتزم به المواطنين في المجتمع، ولكن هذا الالتزام يقوم على حرية إبداء الرأي فى اقتراح الخطة المناسبة

لكل مستوى، ومن ناحية أخرى فإن هذا الشكل من التخطيط يسمح للقطاعات المختلفة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية أن تصنع خططها بنفسها وكذلك للمستويات المحلية والإقليمية طبقا لظروفها وجميعها فى إطار السياسة العامة للدولة [1] .

5- خطوات إعداد الخطط :-

سنعرض فى الصفحات التالية كيفية إعداد خطط خلال تلك الفترة.

أ- بالنسبة لمقترحات إعداد الخطة:

1- يتلقى التخطيط مقترحات الوزارات والجهات التابعة لها ووحدات الحكم المحلي بشان إعداد الخطة فى صورة خطط متكاملة توضح احتياجات تلك الجهات.

---

(1) إقبال الأمير السمالوطى : مقدمة فى التخطيط الاجتماعى، مرجع سابق، ص

. 46

2- تتلقى القطاعات والإدارات المركزية الفنية المختصة بالوزارة مقترحات الجهات التابعة وفقا للنشاط الذي تتولى إعداد خطته.

3- يتم فى تلك الإدارات تقييم خطط الجهات وتحديد حجم الاستثمارات وفقا للموارد المالية المتاحة والحجم المخصص للقطاع الذي يحقق التوازن الاقتصادي العام وتسعى الخطة إلى تحقيقه من أهداف عامة.

4- فى ضوء أهداف الخطة تتحدد أولويات اختيار المشروعات خاصة تلك المشروعات التي تهدف إلى توفير متطلبات الغذاء والكساء، ومواد البناء، ليتسنى تنفيذ مشروعات الإسكان والتشييد ومشروعات المرافق العامة.

5- بعد الانتهاء من إعداد مقترحات الجهات المختلفة فى القطاعات المختصة تحال تلك الخطط إلى قطاعي الموازنات التخطيطية، وإعداد الخطة بالوزارة ليقوم الأول

بعمل الموازين الاقتصادية وميزان العمليات الرأسمالية وينوي الثاني علمية تجميع الخطة فى صورة إجمالية وإعداد الصورة التوازنية النهائية تمهيدا لعرضها على وزير التخطيط لإقرارها أو إعطاء توجيهاته بشأنها تمهيدا لرفعها إلى مجلس الوزراء لمناقشتها وإقرارها.

6- تناقش الخطة فى مجلس الوزراء لإبداء ملاحظاتهم وقد يتطلب الأمر إجراء بعض التعديلات وفقا لوجهات النظر المختلفة إلى أن يتم إقرار الخطة والموافقة عليها واعتمادها من المجلس تمهيدا لرفعها إلى مجلس الشعب لاستصدار قانون بها لتصبح ملزمة لجميع الجهات لتنفيذها.

7- يتولى قطاع التخطيط الإقليمي إعداد خطة المحليات والأجهزة التابعة لوزارة الحكم المحلي كجهاز بناء وتنمية القرية، وجهاز التنمية الشعبية وجهاز الصناعات الحرفية، وأيضًا تحال خطة ذلك القطاع لقطاع إعداد

الخطة والتمويل لإدراجها ضمن الخطة.

ب – بالنسبة لعملية إجراء مسح عام:

أن نجاح أى خطة يتوقف على مدى تحقيق هذه الخطة لأهدافها، فلا يكفي لتحقيق الأهداف تنفيذ الجانب الإنشائي من الخطة وإنما يتوقف سلامة التنفيذ على توافر عنصر الواقعية فى الخطة، وهذه الواقعية تعتمد على توافر اكبر قدر من البيانات والمعلومات عن طبيعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة فى المجتمع، وبذلك فإنه يعتبر أهم متطلبات إعداد وتنفيذ الخطة ضمان تدفق البيانات والمعلومات المتعلقة بها بصورة دقيقة ومنتظمة سواء كانت من الأجهزة التنفيذية فى صورة متابعة أو من الأجهزة المالية وأجهزة البحث وإجراء دراسات عامة ومتخصصة بعمل مسح للمؤشرات المختلفة على كل من المستويين الإقليمي والمركزي يساهم فى تجميع تلك المؤشرات المختلفة لعمل ربط

بينها لاستخراج العلاقات التشابكية بينها حتى يمكن النظر بشمول وتكامل لتحقيق الأهداف المختلفة.

ج- بالنسبة لعملية متابعة استخدام القروض:

يتولى كل قطاع من قطاعات التعاون متابعة استخدام القروض والمنح الخارجية مع الجهات المستخدمة والمانحة وإعداد تقارير دورية عن موقف الاستخدام ترسل للإدارة المركزية للمتابعة لإعداد التقرير النهائي للمتابعة الدورية للخطة.

د- بالنسبة لشكل قنوات الاتصال وتدفق البيانات بين القطاعات المختلفة:

هناك قنوات أساسية لتدفق البيانات بين القطاعات عند إعداد الخطة وعند إعداد المتابعة، حيث ترد البيانات من الوزارات والجهات التابعة لها ووحدات الحكم المحلي سواء الخاصة بالخطة أو المتابعة إلى القطاعات الفنية المختصة التي تتولى عملية إعدادها أو متابعتها

وإخراجها فى صورة قطاعية، وترسل بعد ذلك إلى القطاعات التي تتولى عملية التجميع وهى بالنسبة لإعداد الخطة قطاع إعداد الخطة القومية والتمويل – وبالنسبة للمتابعة قطاع المتابعة والموازنات التخطيطية، وفي هذين القطاعين يتم إعداد أطر الخطة أو تقارير المتابعة المبدئية وتتولى تلك القطاعات مراجعة القطاعات المختصة فيما يبدى من توجهات حتى تصل إلى الشكل التقريبي النهائي، حيث تعرض على مجلس الوزراء.

هـ – بالنسبة للإدارة المختصة بدراسة كل ما يتعلق بالقطاع الخاص:

تتولى الوزارات بالجهات التي تعني بالمجالات المختلفة التي يعمل بها القطاع الخاص موافاة التخطيط ببيانات وتقديرات نشاط القطاع الخاص التابع لها من خطتها المرسلة إلى القطاعات الفنية وضمن تقارير المتابعة

ويجري تقديرات القطاع الخاص فى الخطة وفي تقرير المتابعة ما يجري على مشروعات القطاع العام.

و- بالنسبة لإستراتيجية التخطيط والتنمية:

ترتبط الإستراتيجية بصفة عامة بالهيئة السياسية الحاكمة حيث تحدد السياسة العامة للدولة والإستراتيجية العامة التي ينبثق عنها الاستراتيجيات الأخرى، ففي إطار الإستراتيجية العامة للدولة يحدد مجلس الوزراء (السلطة الحاكمة) الاتجاهات السياسية والأهداف العامة المطلوب تحقيقها، والسياسات العامة التي يمكن إتباعها عند إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة للوصول إلى تلك الأهداف سواء أكانت خطة خمسية أو خطة سنوية، وفي ضوء هذا يتولى جهاز التخطيط الإعداد التفصيلي للسياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ووضع الأسس والأولويات لاختيار المشروعات المختلفة للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية

فى الخطة وعرض الإطار المبدئي للخطة على مجلس الوزراء للمناقشة.

وأخيراً يمكن القول بان التخطيط جهد حقيقي موجه، ومحكوم بشروط نظرية وتطبيقية على مستوى عالٍ من الدقة لتحقيق أهداف محددة فى زمن محدد، وبجهد ومال محددين تحديدًا دقيقا، فإهمال الجزئيات والتفاصيل يشكل عائقا للتخطيط التنموي، ويفضل خبراء التخطيط الجادون إتباع سياسة المراحل لتخطي قطاع بعد آخر لتسهل عملية التنفيذ، والإشراف والتقييم والترشيد بصورة مستمرة.

وتحاول هذه المجتمعات بقدر الإمكان اجتياز الهوة الاقتصادية التى تفصل بينها وبين الدول المقدمة في أقل فترة زمنية ممكنة، كما تحاول أن تجتاز فترة الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم وذلك بإجراء تغييرات عديدة الجوانب في التنظيمات الاجتماعية

القائمة وتغيير العادات والتقاليد السائدة إلي جانب تنمية عادة الادخار حتى تصبح سلوكاً عند الفرد و الجماعة لاسيما إذا ما تذكرنا ضآلة موارد هذه الدول النامية بالنسبة للآمال التى يراد تحقيقها خلال فترة زمنية محددة .

للتخطيط أهمية بصفة عامة في تنمية موارد المجتمعات والتخطيط الاجتماعى بصفة خاصة في تنمية العلاقات الاجتماعية عن طريق برامج الإنعاش الاجتماعى والاقتصادى. فهو ضرورة ملازمة للخطة على كافة المستويات ابتداء من المجتمع المحلى إلي المستوى الإقليمي وصولا إلى المستوى القومى .

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي:

السؤال الأول: اكتب الكلمة أو الكلمات المناسبة أمام ما

التعريف/ الجملة	المصطلح/الكلمات
إهمال مبدأ التخطيط وإضعاف أجهزته	
يقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج	
أول الدول التي اخذ بنظام التخطيط الاقتصادي عام 1928 وذلك بهدف تحويل المجتمع الزراعي المتخلف إلى دولة صناعية متطورة ومتقدمة.	

يناسبه من الجملة او التعريف؟

<u>السؤال الثاني: ضع علامة صح في حالة الاجابة الصحيحة وعلامة خطأ أمام الإجابة الخاطئة من العبارات التالية؟</u>

1- في فترة الستينات كان هناك تركيز على القطاع الخاص.

2- اتجهت المجتمعات الرأسمالية عام 1928 إلى التخطيط الاشتراكي.

3- وفقا لشارل بتلهايم يتشابه التخطيط الاشتراكي والتخطيط الرأسمالي.

<u>السؤال الثاني :-</u>

1- اشرح تجربة التخطيط في مصر؟

2- الفرق بين التخطيط الاشتراكي والتخطيط الرأسمالي؟

3- اشرح خصائص التخطيط؟

الفصل الثالث

التخطيط للتنمية

أولاً :أهمية التخطيط للتنمية .

ثانيًا : أسباب الأخذ بأسلوب التخطيط في الدول النامية.

ثالثًا: المعوقات التى تواجه الدول النامية للتخطيط للتنمية.

رابعًا : معوقات التخطيط للتنمية الاجتماعية .

خامسًا : التخطيط كمعوق للتنمية.

تمهيد

للتخطيط أهمية بصفة عامة في تنمية موارد المجتمعات والتخطيط الاجتماعى بصفة خاصة في تنمية العلاقات الاجتماعية عن طريق برامج الإنعاش الاجتماعى والاقتصادى. فهو ضرورة ملازمة للخطة على كافة المستويات ابتداء من المجتمع المحلى إلي المستوى الإقليمي وصولا إلى المستوى القومى .

رابعاً: أهمية التخطيط للتنمية :-

يمكن من خلال ما تقدم عرض أهمية تلازم التخطيط والتنمية وهى تتضح من خلال الحقائق الأساسية التالية:-

1- إن التنمية بدون أن يخطط لها تصبح تنمية عشوائية ولا تخدم إلا صالح فئة بعينها في المجتمع فلا تحقق أفضل النتائج في العائد القومى.

2- إن التنمية غير المخططة قد تؤدى إلى فاقد اقتصادي حيث تقل أوتنعدم الضوابط المختلفة التى تحكم سير الخطة ابتداء من تحديد هدفها حتى نهايتها .

3- كثيرا ما تعزف التنمية غير المخططة عن القيام ببعض المشروعات الحيوية التى تأخذ وقتا وجهدا طويلين كمشروعات التنمية الثقيلة والسبب فى ذلك يرجع الى الاتجاه الى المشروعات التى تجلب ربحاً وفيراً فى اقرب وقت. ولهذا فإن المجتمعات الرأسمالية يوجد بها التنمية المخططة حيث يسود مبدأ الحرية الاقتصادية.

5- أن التنمية غير المخططة لا تضمن حسن اختيار مشروعات التنمية.

6- إن التنمية غير المخططة تكون قاصرة عن تحقيق العدالة الاجتماعية لجمهور المنتفعين من أبناء المجتمع.

ومن ضمن أهمية التخطيط للتنمية ما يلى :

1- يوازن التخطيط بين الموارد والاحتياجات ويعمل على استخدام الإمكانيات بأقصى طاقاتها دون يطلق طاقات معطلة.
2- يعمل التخطيط على تحقيق الأهداف الاجتماعية المتمثلة فى تحقيق الرفاهية وسعادة المجتمع .
3- يحقق التخطيط الأهداف القومية التى رسمتها السياسة العامة للدولة.
4- يعمل التخطيط على دقة التنبؤ بالنتائج وما يتخللها من صعوبات يعالجها بالدراسة والفهم على اسس علمية من التحليل والبحث والتقويم الصحيح.

5- يساعد التخطيط فى تنظيم الاستفادة من كل الطاقات البشرية المتاحة للعمل على تحقيق العمالة الكاملة.

6- يمكن التخطيط أفراد المجتمع من المشاركة الفعالة فى اقتراح ووضع الخطط ومتابعتها وتقويمها .

ومما سبق تتضح أهمية التخطيط لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فهو ضرورة ملازمة للخطة على كافة المستويات ابتداء من المجتمع المحلى إلي المستوى الإقليمي وصولا إلى المستوى القومى .

أولًا : أسباب ودوافع الأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية في الدول النامية :

هناك أسباب عديدة دفعت عدد كبير من الدول النامية إلي الأخذ باسلوب التخطيط ومن هذه الأسباب مايلى :-

1- إن هذه الدول تحاول أن تجتاز الهوة الاقتصادية بينها وبين الدول الأكثر تصنيعا فى أقل فترة زمنية ممكنة، ومن الملاحظ أن الفروق اليوم بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هى أقوى مما كانت عليه فى الماضى، وقد ترتب على ذلك ان الدول الحديثة النمو تواجه مشكلات جديدة لم تواجهها الدول المصنعة قديما، حيث تواجه الدول الحديثة النمو منافسة شديدة من أجهزة اقتصادية أكثر تقدما.

2- إن الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم يتطلب إجراء تغيرات عديدة الجوانب فى التنظيم الاجتماعى القائم للإنتاج والاستهلاك فى المجتمعات الحديثة النمو، وان ما تحاوله هذه المجتمعات هو فى الواقع دفع عجلة التطور بسرعة أكثر من هذه السرعة التى تتبعها الظروف الحالية السائدة فى هذه الدول .

3- إن الموارد المتاحة فى البلاد المتخلفة والتى هى فى سبيلها إلي النمو هى ضئيلة نسبيا بالنسبة إلى ما يراه تحقيقه فى خلال فترة تاريخية قصيرة وكل هذه عمليات تحتاج الى تخطيط على أسس علمية

4- إن التخطيط أصبح ضرورة وترجع ضرورته وحتميته إلى طبيعة العصر من ناحية وظروف البلاد النامية من ناحية أخرى: فمن حيث طبيعة العصر: فقد أصبح التخطيط العلمى احدى سمات العصر الحاضر وخاصة بالنسبة للدول التى بدأت حكومتها تضطلع بمزيد من المسؤوليات والتبعات فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية حيث أدركت غالبية المجتمعات ان التخطيط العلمى هو الضمان الوحيد لاستخدام جميع الموارد والطاقات والقوى الوطنية بطريقة علمية وعملية وإنسانية لتحقيق الخير لجموع الشعب وتوفير الرفاهية لهم.

ثانيًا: المعوقات التى تواجه الدول النامية للتخطيط للتنمية:-

بالرغم من أهمية التخطيط بالنسبة لهذه الدول إلا أن حركة التخطيط تصادفها الكثير من العقبات المتعلقة بالواقع الاجتماعي نذكر منها على سبيل المثال مايلى:-

1- يوجد في الدول النامية قوى معطلة بنسبة كبيرة وتلجأ الدولة إلى تشغيل هذه القوي بأية وسيلة لعلاج ظاهرة البطالة.

2- اعتماد الدول النامية على الصناعات الخفيفة هو في واقع الأمر ضرورة تمليها عليها ظروفها الاجتماعية والاقتصادية بسبب سهولة استخدام هذه الصناعات محليا مما يشجع على الاستهلاك في حين أن دخول هذه الدول النامية مرحلة الصناعات الثقيلة يعد أمرا على جانب من الأهمية ، ويعرضها في كثير من الأحيان

الى زيادة خطر التضخم وفرض تكاليف ثقيلة لا تتحملها ميزانية المجتمعات النامية .

3- تكديس الموارد المحلية لخطة الاستثمار .

4- هنالك بعض المعوقات التى تحول دون زيادة الوعاء الضريبى في الدول النامية منها : وسائل التهرب من دفع الضرائب مع ضعف جهاز الضرائب وعجزه ، كما يوجد قطاع غير نقدى كبير في المناطق الريفية التى لا يمكن أن تحصل منها على المال اللازم عن طريق الوسائل الضريبية العادية .

5- أن حجم المدخرات في الدول النامية ضئيل إذا قيس بمعدل الادخار فى الدول التى تقدمت وذلك بسبب انخفاض الدخل الفردى إلي جانب وجود ظاهرة البطالة المقنعة أو العمالة الجزئية خاصة في المناطق الريفية .

ثالثًا : معوقات التخطيط للتنمية الاجتماعية :-

تواجه عمليات التخطيط للتنمية الاجتماعية معوقات تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية منها مايلى :-

1- الاعتماد على نماذج تخطيطية مستوردة من مجتمعات لا تتوافق ظروفها مع ظروف المجتمع.
2- زيادة حجم السكان الذى يعتبرا معوقاً إذا لم يقابله زيادة فى الطاقة الإنتاجية لأفراد المجتمع .
3- قلة الموارد وضعفها وعدم قدراتها عل المساهمة فى إعداد الموارد البشرية.
4- النقص الشديد فى معرفة حصر البيانات والمعلومات اللازمة مما يترتب عليه نقص المعرفة التى يجب ان تتوافر لأجهزة التخطيط.
5- زيادة الفجوة بين الموارد والإمكانيات المحددة وبين الحاجات والمشكلات المتزايدة لأفراد المجتمع.

رابعًا : التخطيط كمعوق للتنمية :-

وبالرغم من أهمية التخطيط للتنمية إلا انه فى نفس الوقت يعتبر معوق من معوقات التنمية وذلك إذا توافر فيه ما يلي:-

1- عدم وضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه أو التأثر به.

2- عدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف .

3- عدم القدرة على التحكم في الموقف الذي يخطط له.

4-عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة.

5- عدم توافر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصاء وخاصة على المستوى القومي والإقليمي .

بالإضافة إلى ما سبق :-

6- تطبيق بعض نماذج تنموية نشأت في ثقافات مختلفة تماماً عن الواقع الثقافي للمجتمعات المنقول إليها تلك النماذج دون تطويعها لكي تلائم واقع هذه المجتمعات.

7- إغفال نسق القيم أي قواعد السلوك والعرف والنظم السائدة في المجتمع .

8- أشرنا في عرض معوقات التنمية في الفصل الاول عدم الاهتمام بالمشاركة الشعبية عند التخطيط للتنمية، فطالما ان التخطيط يركز على الإنسان باعتباره وسيلة وهدفاً في نفس الوقت فلا بد من أخذ رأيه ومشاركته فيهاوأخيراً يمكن القول بان التخطيط جهد حقيقي موجه، ومحكوم بشروط نظرية وتطبيقية على مستوى عالٍ من الدقة لتحقيق أهداف محددة فى زمن محدد، وبجهد ومال محددين تحديدًا دقيقا، فإهمال التفاصيل يشكل عائقا للتخطيط

التنموي، ويفضل خبراء التخطيط إتباع سياسة المراحل لتخطي قطاع بعد آخر لتسهل عملية التنفيذ، والإشراف والتقييم والترشيد بصورة مستمرة .

وتحاول هذه المجتمعات بقدر الإمكان اجتياز الهوة الاقتصادية التى تفصل بينها وبين الدول المقدمة في أقل فترة زمنية ممكنة، كما تحاول أن تجتاز فترة الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم وذلك بإجراء تغييرات عديدة في التنظيمات الاجتماعية القائمة، وتغيير العادات والتقاليد السائدة، مع تنمية عادة الادخار حتى تصبح سلوكاً عند الفرد و الجماعة لاسيما إذا ما تذكرنا قلة موارد هذه الدول النامية بالنسبة لما يراد تحقيقها خلال فترة زمنية محددة .

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.

السؤال الأول : حدد العبارة الصحيحة والعبارة الخاطئة مما يلي:

1- يعتبر تطبيق بعض نماذج تخطيطية تنموية أجنبية لا تتفق مع واقع الدول النامية من معوقات التخطيط للتنمية.

2-يعتبر قلة حجم المدخرات في الدول النامية اذا تم قياسة بمعدل الادخار معوق من معوقات التنمية.

3-لا يضع المخططون أهمية لدور المشاركة الشعبية فى مرحلتى التخطيط أو التنفيذ ولذا فهى معوق رئيس من معوقات التنمية.

4- التخطيط من أجل التنمية نوع من السلوك الذي يخضع إلي تقدير واع للتوقعات المستقبلية.

5- التخطيط وفقاً لحسن عبدالقادر هو التوجيه الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

6-من ضمن المعوقات التى تواجه الدول النامية للتخطيط للتنمية قلة الموارد المالية داخل الوعاء الضريبي.

<u>السؤال الثاني :-</u>

4- اشرح المعوقات التى تواجه الدول النامية للتخطيط للتنمية؟

5- أسباب الأخذ بأسلوب التخطيط في الدول النامية؟

الفصل الثالث

التخطيط للتنمية بالمشاركة.

أولاً : المقصود بالمشاركة .

ثانياً : تصنيف التخطيط بالمشاركة .

ثالثاً : مبادئ المشاركة .

رابعاً: صور المشاركة .

خامساً : درجات المشاركة .

سادساً : أهمية المشاركة في عملية التنمية .

تمهيد

لقد اهتم العقد الماضي بتحفيز وتوجيه الجهود لتحقيق منهج التخطيط بالمشاركة إلا أن مفهوم التخطيط بالمشاركة ليس جديد، فبنهاية الأربعينات كانت المبادرات الأولى لدعم أعمال التنمية والتطوير بالدول النامية من خلال المشاركة لتحقيق التنمية، وفى الستينات كان هناك جهدكبير للمبادرات الداعية إلى دعم منهج التخطيط بالمشاركة من خلال انخراط المواطنين المحليين فى الجهود لتحسين الوضع المعيشي لمجتمعاتهم، وحثهم للمشاركة وان يصبحوا أكثر تفاعلا بشكل مباشرة لأخذ دور فى تنفيذ مخططات التنمية.

وعرفت اللجنة الدولية المعنية بالتنمية والتخطيط سنة 1987 المشاركةبأنها واحدة من أهم المبادئ الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وعند التطرق لمفهوم المشاركة فنقصد أن يتشارك الجميع ممن

يتأثرون بالقرارات التنموية وفي تحديد غاياتها وأهدافها في عملية صناعتها أو تنفيذها أيضاً. ومن ثم يمكن النظر للمشاركة العامة هنا على أنها جزءاً رئيسياً من عملية التخطيط ومع أن الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الأوروبي تُشير إلى ضرورة وجود مبدأ المشاركة العامة في كافة مراحل عملية التخطيط وصولاً لعملية تنفيذها إلا أن المشاركة العامة الفعلية لا تزال دون المستوى المطلوب.

أولاً : المقصود بالمشاركة :-

يعتبر مفهوم المشاركة الشعبية من أهم الموضوعات التي تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة كما تشغل بال السياسيين والتنفيذيين سواء كان ذلك في الدول النامية أو الدول المتقدمة ، ولقد أخذ لفظ المشاركة الشعبية في الانتشار بكثرة بين

المخططين ورجال الإدارة خلال العقد الماضي وذلك على المستويين القومي والعالمي.

وسوف نعرض بعض هذه التعريفات بشيء من الإيجاز.

يعني مفهوم " المشاركة الشعبية " المشاركة في النواحي السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية على اعتبار أن المجتمع مثلث الأطراف تربطه هذه النواحي الثلاث.

كما يقصد بالمشاركة العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.

وتعرف المشاركة في التنمية إلى " أنها عملية إشراك لجميع أصحاب الشأن بصورة متساوية ونشطة في صياغة سياسات التنمية واستراتيجياتها، وفي تحليل

وتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم النشاطات الإنمائية ويتعين من أجل إتاحة الفرصة لوضع عملية تنمية أكثر عدلاً تمكن أصحاب الشأن المحرومين من زيادة مستوى معارفهم، وتأثيرهم وسيطرتهم على سبل معيشتهم بما في ذلك مبادرات التنمية التي تؤثر فيهم.

كما تعرف الأمم المتحدة مشاركة المواطنين في التنمية بأنها " مساهمة جماهير الأهالي الفعلية في عمليات اتخاذ القرار لتجديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك مساهمات الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية ".

وتشير المشاركة في عمليات التنمية الريفية بأنها " كافة الجهود التي يبذلها المواطنون للتأثير في الإدارة ومعاونتها في اتخاذ وتنفيذ القرارات والسياسات التي تتجاوب مع احتياجاتهم وتحقق الصالح العام، والمشاركة

قيمة اجتماعية في ذاتها وأسلوب اجتماعي يحقق مزايا عديدة.

أشار كوهين (1973) بأنّ المشاركة تتضمن اشتراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات، في إنجاز برامج التنمية المحلية، كذلك اشتراكهم في الاستفادة من هذه البرامج وفي الجهودلتقييم مثل هذه البرامج.

ثانياً : تصنيف التخطيط بالمشاركة :-

قام ملبرث(1965)Milbrath بتصنيف التخطيط بالمشاركة إلى ثلاث مستويات أساسية وفقاً لسلوك مشاركة أفراد المجتمع المحلى وفقاً لما يلى :-

المستوى الأول :-

والذى يدعى " اللامبالاة " يركز فيه ملبرث على أن شكلمشاركة سكان المجتمع المحلى لا تتعدى أكثر من رد على الاستبيانات والتصويت بدون علم، وبذلك يجد

أنهم يلعبون دور المشاهدين كما يفتقرون إلى تفاعلهم مع القرارات المصيرية التى تهم مجتمعهم .

المستوى الثانى :-

يكون بين سكان مواطنين المجتمع المحلى وبين الجهات الرسمية نوع من التواصل من خلال مشاركتهم فى المنتديات العامة واللجان الرسمية وهم يمثلون المستوى الثانى والذى أطلق علية "الانتقالي".

المستوى الثالث :-

وفيه يحدث أعلى مستوى من المشاركة ويسميه ملبرث "المقاتل" والذى يصبح فيه المواطن جزء فى الحقيقة من عملية اتخاذ القرارات ويحصل على مسئولية وتمثيل فى اللجان مثل لجنة التخطيط أو يساعد فى تأسيس وتنظيم الجمعيات العامة .

ثالثاً : مبادئ المشاركة :-

ولذا تقوم المشاركة على أربع مبادئ هي:-

(1) لا تعني المشاركة مشاركة أفقية فقط أي بين أناس من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

(2) اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع وهي الجديرة بتحديد الأولويات واتخاذ القرارات، وإنما لابد أن تكون المشاركة الشعبية واسعة النطاق.

(3) يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة خاصة بالإضافة إلى أن نماذج خطط التنمية لا يجب أن تضعها الصفوة فقط وإنما تشارك في وضعها الجماهير .

(4) يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس .

رابعاً : دوافع المشاركة الشعبية :-

وتعتبر المشاركة أو التطوع ضرورة مجتمعية لازمت المجتمع منذ القدم واستمرت حتى الوقت الحالي، إذن فلابد من وجود دوافع قوية لدى المتطوعين تجعلهم يقبلون على التطوع. وتتحدد دوافع المشاركة من خلال الإجابة على تساؤل مؤداه لماذا يشارك المواطنون ؟

وتختلف هذه الدوافع، فمنها ما هو اجتماعي أو نفسي أو اقتصادي، كما أن هذه الدوافع تختلف من فرد لآخر. كما تتبلور هذه الدوافع من خلال السياق الاجتماعي والسياسي الذي يرتبط به الفرد ويتعامل معه، وما يحكم هذا السياق من قيم وتوجهات استراتيجية ومبدئية، أو نتيجة لانفتاح الفرد أو الجماعة على العالم الخارجي سواء بالاحتكاك المباشر بهذا العالم ومعطياته أو التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري وما تبثه ومن

وسائل تنطوي على مضامين سياسية مباشرة أو غير مباشرة.

ومن الدوافع التي تدفع المواطن للمشاركة سياسياً أو اجتماعياً ما يلي:

1- العمل من أجل الصالح العام .

2- حب العمل مع الآخرين .

3- الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين .

4- الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات أو الأحزاب .

5- كسب تقدير واحترام المواطنين .

6- مزاملة الأصدقاء .

7- مصلحة مادية .

8- الدافع الذاتي للمشاركة والعمل ويتمثل ذلك في وجود حاجات للإنسان من بينها :

– حاجات اجتماعية تتمثل في الانتماء .

- حاجات المركز .
- حاجات التقدير .
- حاجات تحقيق الذات .

9- وجود حوافز مادية للمشاركة .

بالإضافة إلى ما يلي :-

10- الانتماءات الحزبية ودعم الدولة من خلال التطوع في مجالات متعددة .

11- تناول بعض المشكلات الفردية بالحل من خلال العمل التطوعي .

12- دعم جهود بعض المنظمات الاجتماعية التي تعمل في المجتمع والتي يرى فيها أنها تقوم بدور هام يجب دعمه لضمان استمراريته.

13- العرفان بالجميل لبعض مؤسسات المجتمع من شأنه أن يولد الدافع لدى الفرد إلى تقديم بعض الجهود التطوعية لهذه المؤسسات.

14- محاولة شغل وقت الفراغ بصورة إيجابية تعود بالنفع على الفرد وعلى مؤسسات المجتمع في نفس الوقت .

15- إشباع الحاجة إلى ممارسة بعض الأعمال التي تتفق مع الميول والرغبات للفرد والتي لا يجد في العمل الرسمي متسعاً لتحقيقها .

ومن الدوافع التي تدفع الفرد وتحفزه للمشاركة ما يلي:

16- عملية التنشئة الاجتماعية والتي عن طريقها يصبح الفرد اجتماعياً ويرغب في الانتماء إلى حاجة ما.

ويتضح مما سبق تنوع الدوافع التي تحفز المشاركين والمواطنين إلى المشاركة في عمليات التنمية ، وبالرغم من تنوع الدوافع إلا أنها في النهاية تؤثر على تقدم المجتمع وعلى إحداث تنمية داخل المجتمع .

ومن ذلك يتضح مدى أهمية المشاركة في عملية التنمية .

خامساً : صور المشاركة :-

تأخذ المشاركة الشعبية صوراً عديدة وترتبط هذه الصور بمراحل التنمية في المجتمع وطبيعة نظامه السياسي وبنائه الاجتماعي، بالإضافة إلى ارتباطها بظروف كل برنامج أو مشروع بحسب الهدف منه وفلسفته والقائمين عليه ، وفي بعض الأحيان تحدد الحكومات صور المشاركة وتنظيمها وذلك عن طريق :-

1- إصدار بعض التشريعات التي تنظم شكل المشاركة وطرق ممارستها وحقوق وواجبات المشاركين.

2- تتنازل عن كثير من سلطاتها المركزية وتفوض المستويات المحلية في كثير من الاختصاصات المركزية.

3- تقوم بعض الحكومات بالأخذ بنظام الإدارة المحلية، وهناك أشكال كثيرة لمشاركة المواطنين منها:

- الاشتراك عن طريق الوحدات والمجالس المحلية على كافة مستوياتها .
- الاشتراك عن طريق الجمعيات التعاونية .
- الاشتراك عن طريق الجمعيات الأهلية .
- الاشتراك عن طريق الأحزاب السياسية .
- الاشتراك عن طريق اللجان المحلية .
- الاشتراك عن طريق إبداء الرأي أو الشكاوي العامة....الخ .

وهناك عدة تصنيفات للمشاركة على سبيل المثال :-

1- هناك مشاركة مباشرة وأخرى غير مباشرة .
2- مشاركة رسمية وأخرى غير رسمية .
3- مشاركة نظامية وأخرى غير نظامية .

وسوف نعرض المشاركة المباشرة والغير مباشرة . وذلك لأن هذان النوعان يتوجدان معاً في معظم الدول وإن اختلفت أساليب التطبيق.

وفيما يلي شرح موجز لكل منهما:

1- مشاركة غير مباشرة Indirect Participation

وهي تتم من خلال التمثيل السياسي في الأجهزة النيابية التقليدية أو الحديثة وتميز فيها بين نوعين من المشاركة الغير مباشرة وهما :

- مشاركة غير مباشرة عن طريق التمثيل السياسي .
- مشاركة غير مباشرة عن طريق العضوية في الهيئات الاجتماعية والاقتصادية والاتحادات والجمعيات الثقافية للمواطنين .

2- مشاركة مباشرة Direct Participation:-

ويعني إشراك المواطنين جميعاً في حكم أنفسهم بدون أي تمثيل وأبرز أنواعها ثلاثة هي :

- الاستثناءات .
- الاقتراح والمبادرة من جانب المواطنين بحيث يسمح لهم

باقتراح أو تعديل قانون معين .

- سحب الثقة، أي حق المواطنين في تنحية بعض الموظفين

والممثلين المنتخبين عن مناصبهم .

وهناك أيضاً الشكل الرسمي للمشاركة والغير رسمي:

1- الشكل الرسمي للمشاركة :- Formal :-

ويقصد به المشاركة المباشرة المقننة التي تسير وفقاً لنظم وقوانين دستور الدولة سواء كانت هذه المشاركة في العمل السياسي أو مشاركة غير مباشرة في الشئون الإدارية في جميع مراحل التنمية بداية من اتخاذ القرارات حتى المتابعة والقيم .

2- الشكل الغير رسمي للمشاركة Informal:-

وهي مشاركة غير مباشرة يشترك فيها الأفراد في مرحلة أو أكثر من مراحل التنمية في أعمال التنفيذ أو المتابعة أو تقييم الخطة، وهذه المشاركة غير المباشرة

قد تكون مشاركة غير المباشرة قد تكون : غير مباشرة مقننة وهي تلك التي تعمل من خلال قوانين تنظم نشاطها ومن أمثلتها نشاط الجمعيات التطوعية ، ومشاركة غير مباشرة حرة تلقائية ذاتية وهي مشاركة غير مقيدة بنصوص دستورية وهدفها العمل الحر .

سادساً : أهمية المشاركة في عملية التنمية :-

إن الإنسان سيظل هو القيمة الأولى في كل مكان وزمان، فالقوة البشرية في أي مجتمع هي عامل أساسي في تحديد القدرة الشاملة لتلك الدولة والفرد هو العنصر الأساسي للإنتاج، والعامل الرئيسي للتقدم والدافع الأول لعجلة التنمية. فالتنمية تقوم على ساقين أحدهما الحكومة والأخرى الأهالي ومن الخطورة بمكان أن تسير التنمية على ساق واحد. أو تسير دون التخطيط لها .

ولذا فيذهب نيلز أندرسون Nels Anderson إلى أنه من غير الممكن الحديث عن تخطيط ديمقراطي

للتنمية في وقت يكون فيه أفراد المجتمع في موقف سلبي يتمكنون من الحديث عن السلبيات بينما يعجزون عن الحديث عن آراء إيجابية بناءة.

ومن هذه المنطلق فعلى الجماعات والتنظيمات دور كبير في أن تشعر الناس أن التخطيط نابع منهم، وأنه ليس هناك مجال لعرض أمورعليهم لا يرضون بها.

ويمكن إبراز أهمية المشاركة في عملية التنمية في النقاط التالية:

1- المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ من مبادئ تنمية المجتمع فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة شعبية .

2- من خلال المشاركة يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم.

3- يؤدي اشتراك المواطنين في عمليات التنمية إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة.

4- يعتبر المواطنون المحليون في العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم .

5- أصبحت المشاكل المجتمعية كثيرة مما يصعب اكتشافها والعمل على حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط .

6- توفير الجهد الحكومي لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومي .

7-مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة الشعبية يعمل على تحقيق مبدأديمقراطية الخدمات التي تؤدى عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه.

8-في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي .

9-الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات وأن المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة .

10- يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدي دوراً رائداً قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية في بعض المستويات أن تؤديه نظراً لما بالهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بيسروسرعة لرغبات الجماهير.

11- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات الأهلية تفتح في بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والنشاط وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة .

12- تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الاجتماعي لاضطرار القائمين عليها إلى شرح

الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث بقية المواطنين على الاشتراك والمساهمة.

13- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف ويقلل بل يمنع أحياناً من وقوع أخطاء من المسئولين التنفيذيين إذ أن ذلك يكون بمثابة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف والقيادة في أي بلد نام كمصر لابد وأن تكون حريصة كل الحرص على منع الانحرافات وتطبيق سياسة الثواب والعقاب وضرورة تيسير حل مشاكل الجماهير وتحقيق مجتمع يكون فيه المواطنون مشاركين لا متفرجين أو مهرجين .

14- أن مشاركة المواطنين تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد

والجماعة والمجتمع كما أنها تحقق رضا المواطنين عن الخدمات والسلع التي يشتركون في التخطيط لها.

15- أن المشاركة تعود المواطنين الحرص على المال العام وهي مشكلة تعاني منها الدول النامية.

16- أن المشاركة تجعل المواطنين أكثر إدراكاً لحجم مشاكل مجتمعه وللإمكانات المتاحة لها .

17- أن مشاركة المواطنين الكاملة تفتح بابا للتعاون للبناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية كما تفتح قنوات الاتصال السلمية بينهما.

18- أن المشاركة تسرع بإدخال التغيرات اللازمة لمساندة نجاح عملية التنمية إذ كثيراً ما تقف بعض الاتجاهات أو التقاليد أو القيم السائدة عقبة في سبيل التنمية بالمشاركة يمكن تغييرها حيث يختار المواطنون بأنفسهم ويقررون التغيير ويحددون اتجاهه ويرسمون وسائل أحداثه في المجتمع قال

تعالى " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " سورة الرعد آية [11] .

19- أن المشاركة تساعد على ترشيد السياسات والقرارات المتعلقة بمشروعات وبرامج التنمية ومتطلباتها .

20- أن المشاركة تؤدي إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة فيعرف بمرور الوقت كيف يحل مشكلاته فأغنى الدول والمجتمعات رسوخاً في نظمها الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بممارسات لتلك الأنظمة تخطئ في بعضها فتعد لها وتصيب في بعضها فتحسنها وهكذا حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من استقرار وازدهار . بالإضافة إلى ما سبق فإن مشاركة المواطنين في التنمية ترجع أهميتها إلى :

21- الإحساس بالمسئولية الناتج عن تلك المشاركة حيث تعطي لهم المشاركة نوعاً من الإحساس بالأهمية لأنهم سوف يشاركون في اتخاذ القرارات وتشير الدلائل إلى أن نتائج البرامج تكون أكثر نجاحاً لو كانت هناك نية لأن يكون للمستفيدين دور في تعميم وتنفيذ البرامج .

22- أن المشاركة وخاصة لجماعات الدخل المنخفض (الفقراء) يمكن أن تعطي بصيرة واضحة في الحكم على الأشياء تماماً كما هو الحال مع الطبقات المتوسطة والعليا وذلك بلا شك سيعدل المفاهيم الخاطئة المتوارثة لدى طبقة المخططين والتي ترى بعكس ذلك .

كما ترجع أهمية المشاركة في التنمية إلى:

23- أن مشاركة المواطنين تضفي على عائد التنمية صفة الاستمرارية لأنها سوف تجعلهم يشعرون بأن

هذا العائد هو نتاج لجهودهم سواء كانت جسمية أو عقلية أو مساهمة بالمال ، ومن ثم يحرصون على المحافظة على البرامج والمشرعات التي يشاركون فيها أكثر من محافظتهم على البرامج والمشروعات التي لا يشاركون فيها .

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي

السؤال الأول : اكتب الكلمة أو الكلمات المناسبة أمام ما يناسبه من الجملة او التعريف؟

التعريف/ الجملة	المصطلح/الكلمات
المشاركة التي تسير وفقًا لنظم وقوانين دستور الدولة.	
مساهمة جماهير الأهالي الفعلية في عمليات اتخاذ القرار لتجديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.	
يمثل أعلى مستوى من المشاركة ويسميه ملبرث "المقاتل".	

<u>السؤال الثاني: ضع علامة صح في حالة الاجابة الصحيحة وعلامة خطأ أمام الإجابة الخاطئة من العبارات التالية؟</u>

1- يعتبر تطبيق بعض نماذج تخطيطية تنموية أجنبية لا تتفق مع واقع الدول النامية من معوقات التخطيط للتنمية الاجتماعية.

2-يعتبر قلة حجم المدخرات في الدول النامية اذا تم قياسة بمعدل الادخار معوق من معوقات التنمية.

3-لا يضع المخططون أهمية لدور المشاركة الشعبية فى مرحلتى التخطيط أو التنفيذ ولذا فهى معوق رئيس من معوقات التنمية.

4-التخطيط من أجل التنمية نوع من السلوك الذي يخضع إلي تقدير واع للتوقعات المستقبلية.

5-من ضمن المعوقات التى تواجه الدول النامية للتخطيط للتنمية قلة الموارد المالية داخل الوعاء الضريبي.

6-يفرق شارل بتلهايم بين التخطيط الاشتراكي والتخطيط الرأسمالي.

السؤال الثالث :-

1- اشرح أهمية المشاركة في عملية التنمية.

2- اشرح المعوقات التى تواجه الدول النامية للتخطيط للتنمية؟

3- أسباب الأخذ بأسلوب التخطيط في الدول النامية؟

السؤال الرابع:-

حدد الاجابة الصحيحة من بين البدائل التالية؟

1- تتوقف درجة مشاركة الأفراد فى مشروعات التنمية على عوامل :

أ- كلية وجزئية. ب- ذاتية وخارجية

ج- أساسية وثانوية د- مباشرة وغيرمباشرة

2- العملية التي من خلالها يمارس الفرد دورا في الحياة الاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف :

أ- المعرفة ب- المشاركة الشعبية

ج- التنمية الاجتماعية د- التخطيط.

3- تقوم عملية المشاركة الشعبية حديثا على عدة مبادىء منها :

أ- مشاركة أفقية ورأسية .

ب- المشاركة الشعبية واسعة النطاق .

ج- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في صنع القرار بجانب تبادل الاراء بين القاعدة والقمة والعكس.

د- جميع ما سبق.

4- هناك مجموعة من الدوافع تدفع الأفراد للمشاركة المجتمعية من بينها :

أ- العمل من أجل الصالح العام .
ب- الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين

ج- مصلحة مادية.

د- جميع ما سبق .

المراجع

1. إبراهيم أحمد شعلان:الشعب المصري في أمثاله العامية،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 1972.
2. إقبال الأمير السمالوطي : التنمية الاجتماعية ، دار وهدان للطباعة، القاهرة ، 1992.
3. ----------:مقدمةفى التخطيط الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1991.
4. أنور عطية العدل: التخطيط للتقدم الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1987.
5. السيد الحسيني : التنمية والتخلف ، دراسة تاريخية بنائية ، ط1 ، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1980 .
6. السيد عبد العاطي السيد:التصنيع والمجتمع– دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1996 .

7.----------:المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999 .
8. جلال مدبولى: القيم الاجتماعية والتنمية بين الريف والحضر- بحث ميدانى لمجتمع الخرطوم بالسودان، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد (23)، 1986.
9. حربي محمد عريقات : مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ط2، دار الكرمل للنشر والتوزيع،عمان، 1997.
10. سعد الدين إبراهيم:نحونظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث-إستراتيجية التنمية في مصر،أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 1978.

11. سميرة كامل محمد:التنمية الاجتماعية– مفهومات أساسية– رؤية واقعية،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،1984.

12. سناء الخولي : مدخل إلى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

13. سيد عويس: نظرات باحث علمى اجتماعي مصري، روزاليوسف، القاهرة ،1988.

14. عادل فهمي محمد بدره : دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية،عمان، 1988.

15. عادل مختار الهوارى : التغير الاجتماعي والتنمية فى الوطن العربي ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ،1988.

16. عباس فاضل السعدي : التباين المكاني للتنمية وسكان الريف في منطقة أهوار جنوبي العراق ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، عدد (21) ، 1993 .

17. عبد الباسط عبد المعطي وآخرون:السكان والمجتمع،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1994.

18. عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية، مكتبه وهبه، القاهرة، 1988.

19. عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، ط5، مكتبة وهبه، القاهرة، 1988.

20. عبد الحميد محمود سعد : دراسات في علم الاجتماع الثقافي – التغير والحضارة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1980.

21. عبد الحميد محمود سعد : دراسات في علم الاجتماع الثقافي – التغير والحضارة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ،1980 .

22. عبد الرؤوف الضبع : التغير الاجتماعي ، المكتبة المصرية ، الإسكندرية ، 2002 .
23. عبد الهادي الجوهري : أصل علم الاجتماع ، ط4 ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1997.
24. عبد الهادي الجوهري : أصول علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1997 .
25. عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضةالشرق، القاهرة ،1985.
26. عبد الهادي الجوهري وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، ط3 ، مكتبه نهضة الشرق ،القاهرة، 1995.
27. عبد الهادي محمد والي : التنمية الاجتماعية ، مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1988 .

28. عبدالهادى الجوهرى وآخرون: دراسات فى التنمية الاجتماعية– مدخل اسلامى، المكتب الجامعى الحديث،الإسكندرية،1999.

29. عبدالهادى محمد والى :التنمية الاجتماعية–مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية ،1988.

30. على الكاشف: التنمية الاجتماعية – المفاهيم والقضايا، عالم الكتب، القاهرة، 1985.

31. علي حلمي : دور الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1973 .

32. غريب محمد سيد أحمد وعبد الباسط محمد عبد المعطي : مجتمع القرية – دراسات وبحوث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1987 .

33. فاديه عمر الجولاني:التغير الاجتماعي–مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1993 .

34. فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر،القاهرة ، 1966.

35. كمال التابعي : دراسات في علم الاجتماع الريفي ، ط1 ، دار المعارف ، القاهرة ،1993.

36. كمال الدسوقي : الاجتماع ودراسة المجتمع ، ط2، مكتبة الانجلـو المصرية، القاهرة ، 1976.

37. محمد البنا التنمية والتخطيط بين النظرية والتطبيق، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،1981.

38. محمد الجوهرى وآخرون : علم اجتماع التنمية ، الهلال للطباعة، القاهرة، 1984.

39. محمد الجوهري:علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث،ط4، دار المعارف، القاهرة،1985 .

40. محمد الغريب عبد الكريم: محاضرات تمهيدية في علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، د.ت.

41. محمد حامد يوسف : علم الاجتماع – النشأة والمجالات ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 1995 .

42.محمد سيد فهمي : تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1999 ، ص148 .

43. محمد عبد الفتاح محمد: الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي – أسس نظرية ونماذج تطبيقية ، ط2، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية،1996.

44. محمد شفيق:التنمية الاجتماعية–دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث،

45.محمد شكري سلام : سوسيولوجيا التحديث والتغير في المجتمع الفردي . قراءة تركيبية ونقدية في الحالة المغربية ، مجلة عالم الفكر ، مج30 ، عدد 3 (يناير – مارس) ، الكويت ، 2002 .

46.محمد عاطف غيث ومحمد على محمد:دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية،1989.

47. محمد علي محمد وآخرون : دراسات فى التغير الاجتماعي، دار الكتب الجامعية، القاهرة،1974.

محمد على وآخرون: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1985.

49-محمد محمد محمد فتيحه : معوقات برامج التنمية الاجتماعية في الريف المصري – دراسة ميدانية على بعض قرى محافظة المنوفية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ،1983.

50-محمد ياسر الخواجة:علم اجتماع التنمية – المفاهيم والقضايا ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 2014.
51-محمود الكردي : التخطيط للتنمية الاجتماعية – دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان، دار المعارف، القاهرة، 1977.
52-مريم أحمد مصطفى عبد الحميد : قضايا التنظير للتنمية في العالم الثالث – مع تحليل تاريخي للمجتمع المصري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1985
.
53-مصطفى العلواني : دراسة تنمية المجتمعات من منظومات مختلفة ، مجلة التربية ، عدد (112) ، السنة (24) ، مارس 1995.
54-موسى عبد الرحيم حلس : الثقافة والشخصية ، مكتبة دار المنارة ، د ن ، 1998.

55-نادية رضوان : أثر الواقع الاجتماعي والاقتصادي على الدور التربوي للأسرة المصرية – مركز دراسات الطفولة – المؤتمر السنوي الأول للطفل المصري- تنشئته ورعايته ، المجلد الأول، القاهرة، 1988.

56-هند محمدالمأمون مكى : الثقافة الريفية ومشاركة المرأة فى التنمية، دراسة سوسيولوجية مقارنة بين الريف والحضر بمحافظة سوهاج، رسالة ماجستير،جامعة أسيوط، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ،2006.

57-هنية محمد أحمد قاسم : العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة العاملة في تنمية المجتمع ، رسالة ماجستير، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع ، 1994 .